جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

الظَوَاهِرُ التَّرْكِيبِيَّةُ فِي الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المُجَرَّدَةِ عِنْدَ الإِمَامِ الطِّيبِي (ت/٧٤٣هـ) فِي شَرْحِهِ عَلَى مِشْكَاةِ المَصَابِيح

إعداد

د/ عبدالحميد حمدي عبدالحميد المقدم

أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية
الكلية الجامعيةبالجموم-جامعة أم القرى

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الأول .. فبراير)
(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م)

علمية- محكمة- ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

الظَوَاهِرُ التَّرْكِيبِيَّةُ فِي الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المُجَرَّدَةِ عِنْدَ الإِمَامِ الطِّيبِيِّ (ت/٧٤٣هـ) فِي شَرْحِهِ عَلَى مِشْكَاةِ المَصَابِيح.

عبدالحميد حمدي عبدالحميد المقدم

قسم اللغة والنحو والصرف، الكلية الجامعية بالجموم ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: abdulhamidhamdi@gmail.com

ملخص:

لا يستطيع أي طالب له أن يصل إلى بغيته في علم الحديث ما لم يكن له حظ موفور من علوم العربية، وعلى رأسها علمُ النحو؛ وآثرت أن يكون موضوع بحثي متصلاً بالسنة النبوية، وبعلم النحو أيضا، فكان هذا البحث وقدْ دفعَني لاختِيار هذا المَوضوع عِدَّةُ أسْبَابٍ مِنْها تأكيد الإمام الطيبي على صدق الاستشهاد بالحديث النبوي في إثبات قواعد اللغة، أنَّ كتاب: شرح الطيبي على مشكاة المصابيح ظلَّ متواريا عن العيان، ومطويا في خزائن الكتب، لم يقدر له أن يرى النور منذ أكثر من ستمائة وسبعين عاما تقريبا، وكثيرا ما وقعت عيناي –ثناء قراءتي لهذا الشرح–على قضايا نحوية وصرفية تنم عن نحويّ ضليع؛ فحفزني ذلك إلى إبرازه، ولا يتسنى لي ذلك إلا من خلال دراسة مباحث الجملة؛ فإنها مدار الدراسة النحوية، وابتدأت ذلك الطريق بالجملة الاسمية المجرَّدة، وخرج البحث بجملة من النتائج. منها: يُعدَّ المبرِّدُ أوَّل مَن استعمل مصطلح الجملة مِن الرَّعيل الأوَّل بالمفهوم الذي شاع فيما بعد، أجاز الطيبي في شرحه على المشكاة الاحتجاج بالحديث النبوي في إثبات قواعد اللغة، تنوعت الظواهر التركيبية في الجملة الاسمية المجرَّدة عند الإمام الطيبي في شرحه على مشكاة المصابيح حتى وصلت (٩) تسع ظواهر، تمثَّلت في (٩٩) تسعة وتسعين شاهدًا، لم يكن للإمام الطيبي منهج ثابت في تناول الظواهر التركيبية في الجملة الاسمية المجرَّدة؛ فقد تنوعت طرقه وتمثلت في ثلاث صور شملت الظواهر كلها.

الكلمات المفتاحية: الطيبي، الإمام، ظاهرة، الجملة الاسمية، المُجَرَّدة، الحديث.

Syntactic phenomena in the abstract nominal sentence according to Imam al-Taybi (d. 743 AH) in his explanation of the lamps' niche.

Abdul Hamid Hamdi Abdul Hamid Al-Muqaddam
Department of Language, Grammar and Morphology, Jamoum University College, Umm Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: abdulhamidhamdi@gmail.com

Abstract:
No student can achieve his goal in the science of hadith unless he has abundant knowledge of the Arabic sciences, especially grammar. I chose for the topic of my research to be connected to the Sunnah of the Prophet, and to the science of grammar as well. This research prompted me to choose this topic for several reasons, including Imam Al-Tibi's confirmation of the truthfulness of citing the Prophet's hadith in proving the grammar of the language, and that the book: Al-Tibi's explanation of the Niche of the Lights remained hidden from view. Tucked away in bookcases, it has not been able to see the light of day for more than approximately six hundred and seventy years. My eyes have often fallen - while reading this explanation - on grammatical and morphological issues that indicate the knowledge of a well-versed grammarian. This motivated me to highlight it, and I can only do so by studying the topics of the sentence. It is the focus of grammatical study, and that path began with the abstract nominal sentence, and the research came out with a number of results. Among them: Al-Mubarrad is considered the first to use the term "sentence" from the first generation, in the sense that became widespread later. Al-Tibi permitted in his commentary on the Niche to invoke the Prophet's hadith in proving the grammar of the language. The syntactic phenomena in the abstract nominal sentence varied according to Imam Al-Tibi in his explanation of the Niche of the Lights until it reached (9) Nine phenomena, represented by (99) ninety-nine witnesses. Imam Al-Tibi did not have a fixed approach in dealing with synthetic phenomena in the abstract nominal sentence; Its methods varied and were represented in three forms that included all phenomena.

Keywords: Al-Taybi, Alimam, PHenomenon, Nominal sentence, Abstract, Hadith.

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف خلق الله أجمعين، سيدنا محمد بن عبدالله النبيِّ العربيِّ الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تَبِعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد

فلحديث رسول الله –ﷺ– مزايا لا يشاركه فيه غيره؛ فحديثه قوي البيان، فصيح اللفظ، حسن الأسلوب، والسنة النبوية المطهرة تأتي فى المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم لاستخلاص الأحكام الشرعية، فبها تفصيل لما أجمل في كتاب الله، وتخصيص للعام، وتقييد للمطلق. وإنَّ مِنْ مستلزمات حِفظِه حِفظَها، لذلك اتجه العلماء إلى شرحها، وكان **شرح الطيبي على مشكاة المصابيح** مِنْ أشهر الكتب التي اعتنت بالسنة وشرحها.

ولا يستطيع أى طالب له أن يصل إلى بغيته في علم الحديث ما لم يكن له حظ موفور من علوم العربية، وعلى رأسها علمُ النحو؛ فلا شك أنَّه ميزان العربية، ومقياس صحتها ودليل سلامتها. وآثرت أن يكون موضوع بحثي متصلاً بالسنة النبوية –هذا النبع الخالد– وبعلم النحو أيضا. فكان هذا البحث الموسوم بـ: **الظَوَاهِرُ التَّرْكِيبِيَّةُ فِي الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المُجَرَّدَةِ عِنْدَ الإِمَامِ الطِّيبِيِّ (ت/٧٤٣هـ) فِي شَرْحِهِ عَلَى مِشْكَاةِ المَصَابِيح.**

وقدْ دفعَني لاختِيار هذا المَوضوع عِدَّةُ أسْبَابٍ مِنْها:

١– تأكيد الإمام الطيبي على صدق الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في إثبات قواعد اللغة.

٢– أنَّ كتاب: شرح الطيبي على مشكاة المصابيح ظلَّ متواريا عن العيان، ومطويا فى ظلمات خزائن الكتب، لم يقدر له أن يرى النور منذ أكثر من ستمائة وسبعين عاما تقريبا.

٣- يعدُّ شرح الطيبي على مشكاة المصابيح واحدا من كتب الحديث التي تخدم السنة النبوية الشريفة، وآثار الصحابة والتابعين -رضوان الله عليهم أجمعين-.

٤- كثيرا ما وقعت عيناى -أثناء قراءتي لهذا الشرح-على قضايا نحوية وصرفية تنم عن نحويّ ضليع. فحفزني ذلك إلى إبرازه. ولا يتسنى لي ذلك إلا من خلال دراسة مباحث الجملة؛ فإنها مدار الدراسة النحوية. وابتدأت ذلك الطريق بالجملة الاسمية المجرَّدة.

مشكلة البحث: مِن المأمول أنْ يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

١) لماذا كانت هذه الدراسة في شرح الطيبي على مشكاة المصابيح؟

٢) ما المقصود بمصطلح الظاهرة؟

٣) ماذا يعني مصطلح الجملة؟

٤) مَنْ أوَّل مَن استعمل مصطلح الجملة؟

٥) هل كان للإمام الطيبي موقفٌ مِنْ قضية الاستشهاد بالحديث النبوي في إثبات قواعد اللغة؟

٦) ما الظواهر التركيبية في الجملة الاسمية المجرَّدة في شرح الطيبي على المشكاة؟

٧) هل كانت هذه الظواهر محلّ خلاف بين النحويين؟ وما وقف الإمام منها؟

وقد استوى البحث في فصلين، تسبقهما مقدمة وتمهيد وتقفوهما خاتمة. على النحو التالي:

- **المقدمة:** وفيها الحديثُ عنْ: دوافِع اختِيارِ المَوضوع ومَنهجِ الدِّراسة.
- **التمهيد:** وفيه: – تعريف الظاهرة: لغة واصطلاحا
- تعريف الجملة: لغة واصطلاحا
- أقسام الجملة العربية
- مفهوم الجملة الاسمية وأقسامها

- **الفصل الأول: شرح الطيبي على مشكاة المشابيح، وموقفه من قضية الاستشهاد بالحديث.**

وفيه مبحثان:

- **المبحث الأوَّل:** لماذا كان البحث في شرح الطيبي على مشكاة المصابيح؟
- **المبحث الثاني:** موقف الإمام الطيبيّ من قضية الاستشهاد بالحديث في إثبات قواعد اللغة
- **المبحث الثالث:** منهج الطيبي في عرض الظواهر التركيبية في الجملة الاسمية المجرَّدة.

- **الفصل الثاني: الظَوَاهِرُ التَّرْكِيبِيَّةُ فِي الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المجرَّدة عِنْدَ الإِمَامِ الطِّيبِيِّ فِي**

شرحه على مشكاة المصابيح. وفيه تسعة مباحث:

- **المبحث الأول:** الابتداء بالوصف.
- **المبحث الثانى:** جرّ المبتدأ.
- **المبحث الثالث:** تقدم الخبر على المبتدأ جوازا.
- **المبحث الرابع:** تقدم الخبر على المبتدأ وجوبا.
- **المبحث الخامس:** حذف المبتدأ جوازا.
- **المبحث السادس:** حذف المبتدأ وجوبا.
- **المبحث السابع :** حذف الخبر جوازا.
- **المبحث الثامن :** حذف الخبر وجوبا.
- **المبحث التاسع:** تعدد الخبر.

- **الخاتمة:** وفيها أَهَمُّ النَّتَائِجِ التِي تَمَخَّضَتْ عَنْهَا هَذِهِ الدِّرَاسَة.
- **منهج البحث:** اقتضى الموضوع اعتماد المنهج الاستقرائي التحليلي، متبعا الخطوات التالية:

- **أوَّلاً:** استخراجُ الظواهر التركيبية في الجملة الاسمية المجرَّدة، ووضع عُنوانٍ مُوجز ومعبِّرٍ عَنْها.
- **ثالثاً:** تَصديرُ الظاهرة بِنَصِّ الطيبيّ في شرحه، وتوثيقه، وعَدمُ التَّصَرُّفِ فيهِ إلَّا إذا لَزمَ الأمر.
- **رابعاً:** دِراسةُ الظاهرة ببَسط آراءِ النُّحاةِ وأدلَّتهم فيها، مَعَ الحِرصِ على الإجْمالِ وتَجنُّبِ الإطنابِ.
- **خامساً:** تَذْييلُ الظاهرة بِبَيان رأيِ الإمام الطيبي فيها، ومُقارنتِه بمَذاهبِ النُّحاةِ، مَعَ إبداءِ رأيي بتَرْجيحِ مَا أراهُ رَاجِحَاً، قبولاً أو ردَّاً، مُعتمِدَاً في ذلك كُلِّهِ على الاخْتِصَارِ، وعَدَمِ الحَشْوِ.
- **سادساً:** تَرتيبُ الظَوَاهِر التَّركيبية وِفقاً لِترتيب ألفية ابن مالك.
- **سابعا:** وَجَّهتُ النَّظرَ إلى الجَانِبِ الإحْصَائيّ وأوليتُهُ طَرفاً مِنْ العِنَايةِ؛ فبِهِ يُمْكِنُ الوقوفُ عَلى مَذْهَبِ الإمَامِ الطيبيّ فِي اسْتِخدَامِهِ لِبعْضِ التَّراكيبِ، وبِهِ تتبيَّنُ الخَصَائِصُ الأسلوبيَّةُ عِنْدَه.

وَأوَدُّ أنْ أحِيطَ القَارىءَ الكَريمَ بأَنَّ البَحْثَ سَيَدْخُلُ فِي مَيْدَانِ الدِّرَاسَةِ مُبَاشَرَةً دُونَ الترجَمَةِ للإمامِ شرف الدّين الطيبيّ- رَحِمَهُ اللهُ-؛ لِأنَّ ذَلِكَ مَبْثُوثٌ فِي مُقَدِّمَةِ شَرحِهِ على مِشْكاةِ المَصَابيح.

ولا أدَّعِي أنَّني بَلَغتُ الكَمَالَ في هَذا البَّحث؛ لأنَّ الكَمالَ لله، فسُبحانَ اللهِ الكَامِلِ فِي صِفَاتِه، لا يُدْرِكُه نقصٌ، ولا يطرأُ عَليه الخَطأُ، ولا أدَّعِي أنَّني بَلغتُ غَايةَ مَا رجَوتُ لِهذا العَملِ، أو قلتُ فيهِ مَا لا قولَ بعدَه، إنَّما هو قَطرةٌ مِنْ غيث؛ لأنَّ والبُحوثٌ العِلميَّة لا تَعرفُ الكَلمةَ الأخيرةَ.

لكنَّ الأملُ كبيرٌ أنْ أكون قد وفَّقتُ فيما قَصَدْتُ، وحَققتُ مَا أمِلتُ، واللهَ أسألُ أنْ يجعلَه خالصاً لوجهه الكريم، وإضافةً نافعةً لمكتبةِ النَّحوِ والحَديثِ والعربية، وأنْ يُلهِمَنا السَّدادَ والإخلاصَ في الفِكرِ، والقولِ، والعَمل. فهو حسبُنا ونِعمَ الوكيل.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

مِنْ أمَامِ الكَعْبَةِ المُشَرَّفَةِ –رجب–١٤٤٥هـ

التمهيد

- **أولا: مفهوم الظاهرة لغة واصطلاحاً:**

- الظاهرة لغة: لفظٌ مفرد، والجمع: ظاهِرات وظواهِرُ، وهي صيغة المؤنَّث لفاعل: ظهَرَ. (١)
- الظاهرة اصطلاحاً: هي كلُّ واقعة يمكن إدراكها بالحواس والتَّجربة. (٢)
- الظاهرة التَّركيبيَّة: يُمكن في ضوء تعريف الظاهرة الأدبية في مُعجم المصطلحات الأدبية المعاصرة

للدكتور سعيد علُّوش أنْ نقولَ: إنَّ الظاهرة التَّركيبيَّة تُحِيلُ على حدثٍ نحويّ، أو قضية مَا، وتَفرضُ انسِجامَاً تَيْمِيَّاً لظهورها، ورواجِها خلال لحظة تاريخية مَا، وتعملُ على تعميق الوعي بحالة، أو دعوى، تتعدَّى حدودها الإقليمية. (٣)

- **ثانيا: مفهوم الجملة لغة واصطلاحا:**

- الجُمْلَة لغة: وَاحِدَةُ الجُمَل. والجُمْلَة: جَمَاعَةُ الشَّيْءِ. وأَجْمَلَ الشيءَ: جَمَعه عَنْ تَفْرِقَةٍ؛ وأَجْمَلَ لَهُ الْحِسَابَ كَذَلِكَ. والجُمْلَة: جَمَاعَةُ كُلِّ شَيْءٍ بِكَمَالِهِ مِنِ الْحِسَابِ وَغَيْرِه. (٤)

- الجملة اصطلاحاً: لفظ الجملة قديمٌ في العربية، لكنه لم يدخل النحو مُصطلحاً إلا في فترة متأخرة نسبياً (٥)، بل إنَّ سيبويه نفسه لم يستعمل مصطلح (الجملة) على الوجه الذي تناوله مَنْ جاء بعده مِنْ النحاة (٦)، ولم توجد كلمة (الجملة)

---

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة (ظ هـ ر)

(٢) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب (ظ هـ ر)

(٣) معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة ، ١٤٤

(٤) لسان العرب (ج م ل) ، الصحاح (ج م ل)

(٥) الجملة الاسمية، ٩

(٦) بناء الجملة العربية، ٢١

في كتابه إلا مرة واحدة جاءت بصيغة الجمع، وبمعناها اللغوي لا النحوي [١]، حيث قال:

" وليس شيء يضُطَرّون إليه إلا وهمْ يحاوِلون به وجها، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا، لأنّ هذا موضع جُمَلٍ". [٢]

ولعلَّ المبرّد هو أوَّل مَن استعملها مِن الرعيل الأوَّل بالمفهوم الذي شاع فيما بعد [٣]، حيث قال:

" وإنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعا؛ لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت، وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب، فالفاعل وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر إِذا قلت: قَامَ زيد فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك: الْقَائِم زيدٌ". [٤]

- **ثالثا: أقسام الجملة العربية:**

إذا كان المألوف أنَّ الجملة قسمان: اسمية وفعلية، فإنَّ هذا التحديد الثنائي لم يحظَ بموافقة بعض النحويين، الذين وجدوا أنَّ ثمة أنواعاً أخرى للجملة العربية لا تندرج تحت هذين النوعين. [٥]

وهكذا وُجِدَ فريقٌ يذهب إلى القول بوجود نوع ثالث هو: الجملة الظرفية، التي يكون ركنُها المتقدم ظرفاً أو جاراً ومجروراً [٦]. منهم: ابن هشام الأنصاري [٧]، والسيوطي. [٨]

---

(١) المرجع السابق، ٢١

(٢) الكتاب، ١/ ٣٢

(٣) بناء الجملة العربية، ٢٣– ٢٩

(٤) المقتضب، ١ / ٨، بناء الجملة العربية، ٢٣

(٥) الجملة الفعلية، ٢٩

(٦) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ٢٠، الجملة الفعلية، ٢٩

(٧) مغني اللبيب، ٤٩٢

(٨) همع الهوامع، ١/ ٥٦

كما وُجِدَ فريقُ ثالثٌ يضيف نوعا رابعا: الجملة الشرطية [١]، منهم الزمخشري. [٢]

- **رابعا: مفهوم الجملة الاسمية وأقسامها:**

هِيَ الَّتِي صدرها اسْم كزيد قَائِم، والفعلية هِيَ الَّتِي صدرها فعل كقام زيد [٣]، وتتكون عند النحاة من: مبتدأ وخبر، أو مبتدأ ومرفوع سدَّ مَسَدَّ الخبر أو ما كان أصله المبتدأ والخبر. [٤]

ولعلَّ أقدم تعريف للمبتدأ ما ذكره ابن السَّرَّاج قائلاً: " المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء، ومن الأفعال، والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبدًا. نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا، والمبتدأ لا يكون كلامًا تامًّا إلا بخبره، وهو معرض لما يعمل في الأسماء نحو: كان وأخواتها، وما أشبه ذلك من العوامل ". [٥]

أما الخبر: فكل مَا أسندته إِلَى الْمُبْتَدَأ وَحدثت بِهِ عَنهُ [٦]، أو هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاما. [٧]

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل، ١٩
(٢) شرح المفصل، ١/ ٨٨
(٣) مغني اللبيب، ٤٩٢
(٤) الجملة الاسمية، ١٨
(٥) الأصول في النحو، ١/ ٥٨
(٦) اللمع في العربية، ٣٦
(٧) الأصول في النحو، ١/ ٥٨

وتنقسم الجملة الاسمية من حيث التَّجريد والنّسخ إلى قسمين: [١]

- **الأول:** جملة مُجرَّدة: وهي الجملة التي لم يدخل عليها ناسخٌ فِعليٌّ أو حرفيٌّ.
- **الثاني:** جملة منسوخة: وهي الجملة التي دخل عليها الناسخ الفعلي أو الحرفي.

الفصل الأول: المبحث الأوَّل: لماذا كانت البحث في شرح الطيبي على مشكاة المصابيح؟

- **أولا:** يُعَدُّ كتاب شرح الطيبيّ على مشكاة المصابيح، والمُسمَّى بـ(الكاشف عن حقائق السنن) مِنْ أعظم مؤلفات الإمام شرف الدين الطيبيّ، وأدلّها على مكانته العلمية المرموقة، وعلو قدره، وسعة اطلاعه.
- **ثانيا:** يُعدُّ الكتاب شرحاً لأصلين عظيمين في الحديث النبوي الشريف. هما:

(١) كتاب مصابيح السنة:

صنَّفه الإمام البغوي، وضَمَّ أربعة آلاف وتسعة عشر حديثاً. منها المختص بالإمام البخاري: ثلاثمائة وخمسة وعشرون حديثاً، ومنها المختص بالإمام مُسْلم: ثمانمائة وخمسة وسبعون حديثاً، ومنها المتفق عليه: ألف واحد وخمسون حديثاً. والباقي من كتب أخرى. [٢]

(٢) كتاب مشكاة المصابيح:

صنَّفه الخطيب التبريزى بإشارة مِنْ شيخه شرف الدين الطيبي، أكمل فيه مصابيح السنة للإمام للبغوي، وذيل أبوابه، وذكر الصحابي الذي روى الحديث عنه، والكتاب الذي أخرجه منه، وزاد على أحاديث المصابيح ألفاً وخمسمائة وأحدَ عشرَ حديثاً، واستدرك على الإمام البغوي بعض ما وقع له مِن السهو [٣]، ولمَّا

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ٣/ ٧٩، همع الهوامع، ١/ ٥١٥

(٢) كشف الظنون، ٢/ ١٦٩٨

(٣) المرجع السابق، ٢/ ١٦٩٩، هدية العارفين، ٦/ ١٥٦

انتهى منه آخر يوم الجمعة من رمضان عام ٧٣٧هـ، عرض المشكاةَ على شيخه شرف الدين الطيبي فاستحسنها واستجادها. وشرع في شرحها. (١)

- **ثالثا:** بدأ الإمام شرف الدين الطيبيّ شرحه بخطبة بيَّن فيها منهجه العام فيه. بقوله:

" فلما فرغ ولى الدين الخطيب من إتمام المشكاة شمَّرت عن ساق الجد فى شرح معضله، وحل مشكله، وتلخيص عويصه، وإبراز نكاته ولطائفه، على ما تستدعيه غرائب اللغة والنحو، ويقتضيه علم المعانى والبيان، بعد تتبع الكتب المنسوبة إلى الأئمة–رضي الله عنهم– وسلكت فى النقل منها طريق الاختصار، وما لم أذكر له مصدرا فأكثرها من نتائج خاطري، فإنْ ترى فيه خللاً فسدَّه، جزاك الله خيرا، وكثيرا ما تجد فى هذا الكتاب ضبطاً للألفاظ التى تغيرت فى المصابيح بسبب خطأ بعض الرواة، أو سهوهم". (٢)

وفي هذه المقدمة ما يلقي الضوء على: المنهج العام الذي التزمه شرف الدين الطيبي فى شرحه على مشكاة المصابيح، والذي يكمن في أربعة أمور. هي: شرح معضله، وحلّ مشكله، وتلخيص عويصه، وإبراز نكاته ولطائفه.

- **رابعا:** يُعدُّ الشرح موسوعة علمية، حوت كثيرا مِن مختلف العلوم من: عقيدة، ولغة، وتفسير، وعقيدة، وحديث، وغير ذلك ممَّا صرَّح الطيبى بذكر أسمائها، وأسماء مؤلفيها، أو الاكتفاء أحيانا بذكر المصنّف، أوالمصنَّف.
- **خامسا:** يمتاز أسلوب الطيبيّ في شرحه على مشكاة المصابيح بسلاسة العرض، ودقة التعبير، وحسن التلخيص، ووجازة القول، وقوة الحجة في الإعراب عمَّا يره حقا.

(١) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ١/ ٣٤٠

(٢) المرجع السابق، ٢/ ٣٦٨– ٣٧٠. بتصرف

- **سادسا:** يمتاز شرح الطيبي على مشكاة المصابيح بكثرة مصادره التي استقى منها مادة شرحه.
- **سابعا:** أكثرَ الطيبي في شرحه على مشكاة المصابيح من الاستدلال بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية على كثير من المسائل التي يتناولها بالبحث.
- **ثامنا:** أصبحت آراء الطيبى وأقواله فى شرحه على مشكاة المصابيح ركائز أساسية اعتمدت عليها بعض أمهات الكتب التى جاءت بعده، مما يؤكد المكانة العلمية التي حازها هذا الشرح.

ومن هذه الكتب:

- فتح البارى شرح صحيح البخاري لابن حجرالعسقلاني. ت/ ٨٥٢هـ.
- عقود الزبرجد فى إعراب الحديث النبوي للسيوطى. ت/ ٩١١هـ.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري. ت/ ١٠١٤هـ.
- تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي للمباركفوري. ت/١٣٥٣هـ.

- **تاسعا:** أنَّ المتأمل فى هذا الشرح كأنَّه قد درس معه العديد مِنْ كتب السنة. مثل:

- معالم السنن شرح سنن أبي داود لأبي سليمان الخطابي. ت/ ٣٨٨هـ.
- شرح السنة للبغوي. ت/٥٦١هـ.
- الفائق فى غريب الحديث للزمخشري. ت/٥٨٣هـ.
- النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري. ت/٦٠٦هـ.
- الميسر فى شرح مصابيح السنة لفضل الله التوربشتى. ت/٦٦٠هـ.
- شرح النووي على صحيح مسلم للنووي. ت/٦٧٦هـ.

ولهذه الأمور كانت الدراسة في شرح الطيبي على مشكاة المصابيح.

وقد طُبع الشرح مرتين:

- الأولى في باكستان عام ١٤١٧هـ في اثني عشر جزءا، بتحقيق المفتي عبدالغفار وآخرون.
- الثانية صادرة عن مكتبة: نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة عام ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، في ثلاثة عشر جزءاً. تحقيق الدكتور/عبد الحميد يوسف هنداوي، **وهي النسخة المعتمدة في هذا البحث.**

المبحث الثاني: موقف الإمام الطيبيّ من قضية الاستشهاد بالحديث في إثبات قواعد اللغة

كثر الجدل حول قضية الاستشهاد بالحديث النبوى الشريف فى إثبات قواعد اللغة، وكثر الأخذ والرد بين النحاة. وانقسموا فى ذلك إلى ثلاثة مذاهب:

❖ **المذهب الأول: مذهب المجوزين مطلقا. ومن أصحاب هذا المذهب:**

- **أبو القاسم السهيلي:**

وقد ذهب الدكتور/ محمد إبراهيم البنا إلى أنَّ السهيلي قد استشهد بالحديث فى اللغة والنحو، وفي كتابه النتائج أكثر من عشرين حديثا، كما أن كتابه الروض الآنف يُعد مصدرا أصيلا فى الاستشهاد بالحديث، أما أماليه فهي حافلة بالأحاديث التى يُحتج بها. (١)

- **ابن خروف:**

وقد عدَّته الدكتورة/ سلوى محمد عمر زعيماً لهذا المذهب بلا منازع؛ لأنه سابق لابن مالك فى ذلك، وذكرت أنَّ شواهد الحديث والأثر عنده فى الجزء

(١) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ٢٥٩، ٢٦٠

المحقق من رسالتها (من الأول حتى نهاية باب المخاطبة) قد بلغت اثنين وثلاثين حديثا. [١]

- **ابن مالك:**

يقول عنه السيوطي:" كان أمة فى الاطلاع على الحديث فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب". [٢]

- **ابن هشام:**

فقد استشهد فى شذور الذهب بخمسة وثلاثين حديثا، وفي أوضح المسالك بسبعة وعشرين حديثا. [٣]

وذهب الدكتور/ حسن عبدالعزيز أبو العينين إلى أنَّ ابن هشام هو فارس الاستشهاد بالحديث النبوى؛ فقد اهتم به اهتماما كبيرا، ويعد عنده مصدرا أساسيا من مصادر الاحتجاج؛ فقد استشهد فى كتابه مغنى اللبيب بعدد كبير من الأحاديث تربو على الثمانين، وقد يستشهد بالحديث الواحد فى أكثر من موضع، وقد يستشهد على القاعدة الواحدة بأكثر من حديث. [٤]

- **عبدالقادر البغدادي:**

حيث يقول:" الصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوى فى ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة، وأهل البيت". [٥]

---

(١) شرح جمل الزجاجي، ١/ ١٠٧، ١٠٨

(٢) بغية الوعاة، ١/ ١٣٤

(٣) النحاة والحديث النبوي، ٩١.

(٤) استشهاد ابن هشام بالحديث الشريف في المغني. دراسة وتحقيقا، ٤١، ٤٢.

(٥) خزانة الأدب، ١/ ٩، ١٠

ويقول ابن الطَّيِّب الفاسي:" ذهب إلى الاحتجاج بالحديث الشريف والاستدلال بألفاظه وتراكيبه جمع من الأئمة. منهم: شيخا هذه الصناعة، وإماماها "ابن مالك" و"ابن هشام"، وابن خروف، والسهيلي وغيرهم ممن يطول ذكره". (١)

- **وحجة أصحاب هذا المذهب:**

أن رسول الله ﷺ كان أفصح العرب لسانا، وأقواهم حجة وبيانا، وأحسنهم منطقا وبلاغة، لذلك اهتم رواة الحديث بما نقل عنه- ﷺ -وتشددوا فى ضبطه وتكبدوا المشاق فى سبيل ضبط هذه الأحاديث ومعرفة الرجال الذين نقلوها. ولذلك كان احتجاجهم بالحديث، ووضعوه فى المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم. (٢)

❖ **المذهب الثاني: مذهب المانعين مطلقا. ومن أصحاب هذا المذهب:**

- **ابن الضائع:**

وهو أول من أثار قضية الاحتجاج بالحديث، ولم يتعرض لها أحد قبله؛ فقد صرَّح بمنع الاحتجاج بالحديث؛ لجواز النقل بالمعنى بقوله:" تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندى فى ترك الأئمة- كسيبويه وغيره- الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث". (٣)

لكنه مع ذلك استشهد بعدد من الأحاديث فى كتابه: شرح الجمل. (٤)

- **أبوحيان الأندلسي:**

فقد أثار القضية مرة أخرى عندما تمسك برأى شيخه ابن الضائع فى منع الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به (٥)، وعندما شرح كتاب التسهيل لـ ابن مالك

(١) فيض نشر الانشراح من روض طى الاقتراح، ١/ ٦٤

(٢) استشهاد ابن هشام بالحديث الشريف في المغني، ٤١

(٣) خزانة الأدب، ١/ ١٠

(٤) النحاة والحديث النبوي، ٨٩

(٥) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ٢٢٤

وقف من اتجاه ابن مالك فى الاستشهاد بالحديث موقفا متشددا بقوله: " قد أكثر هذا المصنِّفُ مِن الاستدلال بما وقع فى الأحاديث على إثبات القواعد الكلية فى لسان العرب. وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب– كالخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء مِن أئمة الكوفيين – لم يفعلوا ذلك". (١)

- **وحجة أصحاب هذا المذهب كما يقول أبو حيان:**

" وإنما ذلك لأمرين: أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، والآخر: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب". (٢)

وقد منع السيوطى الاحتجاج بالحديث؛ لأن معظم الأحاديث رويت بالمعنى، وأجاز الاستدلال بالأحاديث التى ثبتت روايتها باللفظ، وهي قليلة جدا، ثم وافق من أنكر على ابن مالك إطلاقه الاستشهاد بالحديث، ونقل كلام ابن الضائع، وأبي حيان، وأخذ يدلل على صحة ما ذهبا إليه. (٣)

وردَّ الدمامينى مذهب المانعين بقوله:

" اليقين بأن المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام ليس بمطلوب فى هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن؛ فالظن فى ذلك كاف. ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل، لأن الأصل عدم التبديل، لا سيما والتشديد فى الضبط والتحري فى نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين، ثم إن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون

(١) الاقتراح فى علم أصول النحو، ١٠٧، بتصرف

(٢) خزانة الأدب، ١/ ١١

(٣) الاقتراح فى علم أصول النحو، ١٠٦– ١١٠

ولا كتب، وأما ما دون وحصل فى بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم". (١)

وبهذا دفع الدمامينى مذهب المانعين، وأيد مذهب المجوزين.

وردَّ البغدادي ما ذكره أبو حيان من أن أئمة النحو المتقدمين لم يستشهدوا بالحديث بقوله: "لا يلزم من عدم استدلال أئمة النحو المتقدمين بالحديث عدم صحة الاستدلال به، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي فى ضبط ألفاظه. ويلحق به ما روي عن الصحابة، وأهل البيت". (٢)

ويرى البحث أنّ المنهج الحق أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب فى باب الاحتجاج فى اللغة، وقواعد الإعراب، إذ لاتعهد العربية فى تاريخها –بعد القرآن– بياناً أبلغ، ولا أروع تأثيراً فى النفس، ولا أقوم معنى من البيان النبوي.

❖ **وقفة مع أبي حيان الأندلسي.**

إنَّ رأي أبى حيان فى الاستشهاد بالحديث ليدعو إلى الحيرة؛ ففى حين يذهب مذهب شيخه ابن الضائع فى منع الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به، يذهب حينا آخر إلى الاستشهاد به.

وقد أكد الدكتور/ رمضان عبدالتواب فى حديثه عن شواهد أبى حيان فى ارتشاف الضرب أنَّه قد استشهد باثنين وخمسين حديثا، منها أحاديث كانت نقلا عن ابن مالك، كما أكد أنَّ أبا حيان لم يقتصر فى استشهاده بالحديث على الارتشاف فقط، بل أكثر من الاستشهاد به فى البحر المحيط. (٣)

(١) خزانة الأدب، ١/ ١٤، ١٥. بتصرف

(٢) المرجع السابق، ١/ ١٤، ١٥. بتصرف

(٣) ارتشاف الضرب، ١/ ٤٩– ٥٢

ويرى البحث أبا حيان الأندلسي قد نسي أن سيبويه قد استدل بالحديث فى كتابه على إثبات القواعد النحوية، كما نسي أن الفراء قد استدل بالحديث فى كتابه معاني القرآن.

واستدلَّ هو –أعني: أبا حيان– بالحديث فى كتابيه: منهج السالك، وارتشاف الضرب، سواء أكان لمجرد التمثيل، أم بنى عليه قاعدة أوحكما جديدا.

❖ **المذهب الثالث: مذهب المتوسطين.**

توسط أصحاب هذا المذهب بين الجواز والمنع، فلا يرفضون الحديث جملة، ولا يأخذون به جملة، ولكنهم يجيزون الاحتجاج بالأحاديث التي ثبت أنها لفظ رسول الله ﷺ ، وذلك كالأحاديث القصيرة، والأحاديث التى اعتني بنقل ألفاظها. (١)

- **وأشهر أصحاب هذا المذهب: الشاطبي.**

يقول البغدادى: "توسط الشاطبي فجوز الاحتجاج بالأحاديث التى اعتني بنقل ألفاظها".(٢)

وقد قسم الشاطبى الحديث قسمين: (٣)

- **الأول:** قسم يعتنى ناقله بمعناه دون لفظه. وهذا فى رأيه لا يستشهد به.
- **الثاني:** قسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص؛ كالأحاديث التى بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه إلى همدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية. وهذا فى رأيه يصح الاستشهاد به.

(١) النحاة والحديث النبوى، ٥٥

(٢) خزانة الأدب، ١/ ١٢

(٣) المرجع السابق، ١/ ١٢، ١٣

- **موقف مجمع اللغة العربية في القاهرة:**

لقد نالت قضية الاستشهاد بالحديث النبوى الشريف فى إثبات قواعد اللغة اهتمام مجمع اللغة العربية فأصدر قرارا يتضمن تنظيم الاستدلال بالحديث النبوي، ومما جاء فيه:

١- لا يحتج فى العربية بحديث لا يوجد فى الكتب المدونة فى الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة

فما قبلها.

٢- يحتج بالحديث المدون فى هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج - الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

د - كتب النبي -صلى الله عليه وسلم-.

هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التى دَوَّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز- الأحاديث التى عُرِف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حَيْوَة، وابن سيرين.

ح- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة. (١)

****

- **موقف شرف الدين الطيبيّ مِن قضية الاحتجاج بالحديث النبوي:**

ثبت لدى الباحث أنَّ شرف الدين الطيبى-رحمه الله- قد أجاز الاحتجاج بالحديث النبوي فى إثبات قواعد اللغة، وهذا واضح فى شرحه على مشكاة المصابيح، ولا عجب فى ذلك؛ فقد كان محبا لله ورسوله ﷺ، ومؤيدا لأهل السنة والجماعة، كما كان من علماء الحديث فى عصره، وله فيه عدة مصنفات.

(١) مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ٢١، ٢٢

ومما يدل على إجازة الطيبي الاحتجاج بالحديث النبوي فى إثبات قواعد اللغة:

١) ما رواه أبو هريرة، قال: قال رسول الله– ﷺ –:" أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكثِرُوا الدُّعَاءَ". (١)

يقول الطيبى:" يشهد بأنَّ (كان) المقدرة تامة، و(قائما) حال من فاعلها التزامُ العرب تنكير(قائما) وإيقاع الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال **موقعه في هذا الحديث**". (٢)

٢) مَا رَوَاهُ أَبُوهُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولَ اللهِ –ﷺ –:"إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخِصْبِ فَأَعْطُوا الإِبِلَ حَقَّهَا مِنَ الأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَبَادِرُوا بِهَا نِقْيَهَا، وَإِذَا عَرَّسْتُمْ بِاللَّيْلِ فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ فَإِنَّهَا طُرُقُ الدَّوَابِّ وَمَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ". (٣)

يقول الطيبي: "يجوز أن تكون الباء–يقصد في: بِهَا نِقْيَهَا– سببية. أي: بادروا بسبب سيرها نقيها، وأن تكون للاستعانة. أي: بادروا نقيها مستعينين بسيرها. **ومنه الحديث:** بَادِرُوا بِالأَعْمَالِ سِتًّا: الدُّخَانُ، وَالدَّجَّالُ (٤)". (٥)

---

(١) سنن أبي داود، كتاب: الصلاة، باب الدعاء فى الركوع والسجود–، ١/ ٢٣١، فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء فى السجود،٢/ ٣٠٠، شرح النووي على صحيح مسلم، كتاب: الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، ٤/ ٢٠٠، سنن النسائي الكبرى، كتاب التطبيق، باب أقرب ما يكون العبد من الله جلَّ ثناؤه، ١/ ٢٤٢

(٢) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٣/ ١٠٢٥

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب مراعاة مصلحة الدواب في السير، ١٣/ ٦٩.

(٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٢/ ٣٣٧٢، سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب الآيات، ٢/ ١٣٤٨

(٥) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٨/ ٢٦٨٠، ٢٦٨١

٣) قول الطيبي فى حديثه عن وقوع الحال السادة مسد الخبر:" ومن شواهد وقوع الحال سادة مسد الخبر ما رواه البخاري:"عهدي بالماء أمس هذه الساعة ونفرنا خلوفًا"(١). أي: مثل هذه الساعة". (٢)

٤) ما رواه الْمُغِيرَة عَن سَعْدُ بْنُ عُبَادَة: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلاً مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصْفِحٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ:" أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟ وَاللَّهِ لأنا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلا أَحَدُ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْعُذرُ مِنْ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُنْذِرِينَ وَالْمُبَشِّرِينَ، وَلا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمِدْحَةُ مِنْ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ الْجَنَّة." (٣)

يقول الطيبي:" قوله:"وَلا أَحَدُ أَحَبَّ": (لا) هنا بمعنى (ليس)، وقد ذكر الاسم والخبر معها. **كأنَّ النحويين غفلوا عن هذا الحديث**؛ حيث اكتفوا بقوله: أنا ابنُ قيس لا براحُ (٤)." (٥)

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه عن الماء، ١/ ١٣١

(٢) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٣/ ١٠٢٦

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول النبي: لا شخص أغير من الله، ١٣/ ٤٠٠.

(٤) عجز بيت من الكامل، لسعد بن مالك القيسي. والبيت بتمامه:

مَنْ صَدَّ عَن نِيْرَانِهَا * فأنا ابنُ قَيْس لا بَرَاحُ**

وورد في: الإنصاف فى مسائل الخلاف،١، ٣٦٨، شرح المفصل،١/ ١٠٩، أوضح المسالك،١/ ٢٨٥، شرح التصريح على التوضيح، ١/ ١٩٩، شرح التسهيل، ١/ ٣٦٠.

والشاهد في قوله: لا براح؛ حيث أعملت (لا) عمل (ليس)، فرفع بها الاسم وهو (براح)، وحذف خبرها.

(٥) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٧/ ٢٣٥٩

ويشير الطيبى فى قوله السابق إلى اكتفاء النحاة فى حديثهم عن إعمال (لا) عمل (ليس) بذكر الاسم وحذف الخبر، واكتفائهم بالنظم وغفلتهم عن النثر. مما دفع بالدكتور/ عبدالعزيز محمد فاخر أن يقول: "تعمل (لا) عمل (ليس)، ولا يُحفظ عملها فى نثر." (١)

المبحث الثالث: منهج الطيبي في عرض الظواهر التركيبية

لم يحدد شرف الدين الطيبي فى شرحه على مشكاة المصابيح منهجه في عرض الظواهر التركيبية، ولكن من خلال هذه الدراسة أستطيع القول بأنَّ هذا المنهج يتجلَّى في ذكر عبارة قصيرة من عبارات متن الحديث الشريف، ثم يعقبها الإمام بشرح سهل واضح لا تكلف فيه. وقد يكتفي بذكر كلمة واحدة من المتن، ثم يشرحها. وكان منهجه في عرض الظواهر التركيبية في الجملة الاسمية المجرَّدة متمثلا في ثلاث صور جاءت على النحو التالي:

❖ **الصورة الأولى: إيراد الطيبي وجها إعرابيا واحدا. ومنها:**

عَن أَبِي هُرَيْرَة، قالَ: إنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَادَ مَرِيضَاً فَقَالَ:" أَبْشِرْ فَإِنَّ اللَّهَ –تَعَالى– يَقُولُ:" هِيَ نَارِي أُسَلِّطُهَا عَلَى عَبْدِي الْمُؤْمِنِ فِي الدُّنْيَا لِتَكُونَ حَظَّهُ مِنْ النَّارِ يَوْمَ القِيَامَةِ". (٢)

يقول الطيبي: "(هِيَ نَارِي): مبتدأ وخبره، وقوله: (أُسَلِّطُهَا) خبر بعد خبر". (٣)

(١) الممنوع في النحو، ٤٩

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الطب، باب الحُمَّى، ٢/ ١١٤٩

(٣) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٤/ ١٣٥٧. بتصرف

❖ **الصورة الثانية: قول الطيبي أكثر من وجه إعرابي دون ترجيح. ومنها:**

عن أبى هريرة –رَضِيَ اللهُ عَنهُ–قالَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ " إنَّ للهِ تعَالى تِسْعَةً وتسعين اسْمَاً، مَنْ أحْصَاهَا دخَلَ الجنَّة، هوَ اللهُ الذي لا إلهَ إلاَّ هوَ، الرَّحمنُ، الرحيمُ، الملِكُ....الرشيدُ، الصبورُ." (١)

يقول الطيبي:" قوله "هوَ اللهُ الذي": (هو) مبتدأ، (الله) خبره، (الذي لا إلهَ إلاَّ هوَ) صفته، و(الرَّحمنُ) إلى آخره خبر بعد خبر. ويجوز أن يكون (الله) مبتدأ، وقوله (الذي لا إلهَ إلاَّ هوَ) خبره، والجملة خبر الأول، ويجوز أن يكون (الرَّحمنُ) خبره، والموصول مع الصلة صفة (الله)." (٢)

❖ **الصورة الثالثة: حكاية الطيبي وجها إعرابيا واحدا ومعارضته:**

عَنْ أَبِى سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قالَ رَجُلٌ: هُمُومٌ لَزِمَتْنِي وَدُيُونٌ يَا رَسُولَ اللهِ! قَالَ:" أفَلاَ أعَلِّمُكَ كَلاَماً إذَا قُلْتَهُ أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّكَ، وَقَضَى عَنْكَ دَيْنَكَ؟"...قَالَ: فَفَعَلْتُ ذلِكَ، فأذهَبَ اللَّهُ هَمِّي، وَقَضَى عَنِّى دَيْنِي.(٣)

يقول الطيبي:" قوله:"هُمُومٌ لَزِمَتْنِي":**(شف)**:"هُمُومٌ" مبتدأ وخُصِّصَ بـ"لَزِمَتْنِي"، و"دُيُونٌ": عطف عليه، والخبر محذوف تقديره: عليَّ همومٌ وديونٌ. وحذف الخبر لدلالة (لَزِمَتْنِى) عليه. وأقول: قوله:"هُمُومٌ لَزِمَتْنِي": مبتدأ وخبر، كما فى قولهم: "شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ"(٤). أي: هُمُومٌ عَظِيمَةٌ لا يُقدر قدرها."(٥)

---

(١) سنن الترمذي، كتاب الدعوات عن رسول ﷺ، ٥/ ٥٣١

(٢) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٦/ ١٧٦٨

(٣) سنن أبي داوود، كتاب الصلاة، باب في الاستعاذة، ٢/ ٩٣

(٤) يضرب المثل في ظهور أمارات الشر. وورد في: مجمع الأمثال، ١/ ٣٧٠، مغني اللبيب، ٢/ ٥٢٠، حاشية الصبان على الأشموني، ١/ ٢٠٥، الأشباه والنظائر، ٢/ ٥٤، الخصائص،٣١٩/١، لسان العرب (هـ رر)

(٥) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٦/ ١٩٠٧، ١٩٠٨. بتصرف

الفصل الثاني: المبحث الأول: الابتداء بالوصف

ورد المبتدأ اسماً مشتقاً في الجملة الاسمية المجرَّدة عند شرف الدين الطيبي في شرحه على مشكاة المصابيح في شاهد واحد في قول السيدة عائشة –رَضِيَ اللهُ عَنْهَا–".... فَقالَ وَرَقَة: يَا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إذ يُخرْجُكَ قَوْمُكَ. فقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:" أَوَ**مُخْرِجِيَّ هُمْ؟**" قَالَ: نَعَمْ،... وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْراً مُؤَزَّراً . ثمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوُفِّيَ وَفَتَرَ الْوَحْيُ". (١)

يقول الطيبى:" قال ابن مالك: (مُخْرِجِيَّ): خبر مقدم، و(هُمْ): مبتدأ مؤخر، ولا يجوز العكس لأن (مُخْرِجِيَّ) نكرة فإن إضافته غير محضة، ولو روي (مُخْرِجِي) مخفف الياء على أنه مفرد لجاز وجعل مبتدأ وما بعده فاعل سدَّ مسدَّ الخبر؛ لأن (مُخْرِجِيَّ) معتمدة على همزة الاستفهام مستندة إلى ما بعدها؛ لأنه وإن كان ضميرا فإنه منفصل. والمنفصل من الضمائر يجري مجرى الظاهر." (٢)

الدراسة:

اختلف قدماء النحاة تجاه الابتداء بالوصف على ثلاثة مذاهب: (٣)

- **المذهب الأول: المنع.** وهو مذهب البصريين عدا: سيبويه والأخفش الأوسط.

فقد ذهبوا إلى أن الوصف لا يقع مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا مكتفى به ما لم يكن معتمدا على كلام قبله من: نفي أو استفهام.

---

(١) سنن البيهقي الكبرى، كتاب السير، باب مبتدأ البعث والتنزيل، ٩/ ٥

(٢) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ١٢/ ٣٢٧٧، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ١٣/ ١٤

(٣) شرح الكافية الشافية، ١/ ٣٣٢، حاشية الصبان على الأشموني، ١٩٢/١، المساعد على تسهيل الفوائد، ١/ ٢٠٧، همع الهوامع، ٢/ ٦، شرح ابن عقيل،١/ ١٩٢، ١٩٣، التصريح بمضمون التوضيح، ١/ ١٥٧، حاشية الخضري على ابن عقيل، ١/ ٨٩، ٩٠،

يقول ابن عقيل: "مذهب البصريين–إلا الأخفش–أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام". (١)

- ومثال الاعتماد على النفي قولك: مَا فائِزٌ المُتقاعِسُ.
- ومثال الاعتماد على الاستفهام: أطَمُوحٌ أخوَاك؟

❖ **المذهب الثاني: الجواز**. وعليه الكوفيون، والأخفش الأوسط من البصريين. (٢)

يقول ابن مالك موافقا:

وَقِسْ وكَاستِفْهَامِ النَّفْى وَقَدْ * يَجُوزُ نَحْو : فَائِزٌ أُولُوا الرَّشَدْ**

ويقول السيوطي:

"لمْ يشترط الكوفيون والأخفش عند الابتداء بالوصف الاعتماد على نفي أو استفهام"(٣)

واستدل من أجاز بقول زهير بن مسعود الضبي:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ * إِذَا الدَّاعِى المُثَوَّبُ قَالَ : يَالاَ** (٤)

---

(١) شرح ابن عقيل،١/ ١٩٢

(٢) شرح الكافية الشافية، ١/ ٣٣٢، حاشية الصبان على الأشموني،١/ ١٩٢، همع الهوامع،٦/٢

(٣) همع الهوامع، ٢/ ٦. بتصرف

(٤) البيت من الوافر، وورد في: حاشية العليمي على ألفية ابن مالك، ١/ ١٥٥، همع الهوامع، ٣/ ٧٤، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ١/ ٣٦٢، ٤١٧، الدرر اللوامع، ١/ ١٥٦، حاشية الخضرى على ابن عقيل، ١/ ٩٠، المساعد على تسهيل الفوائد، ١/ ٢٠٧
الشاهد: فخير نحن عند الناس. ف(خير) مبتدأ و(نحن) فاعل سد مسد الخبر، ولم يعتمد على نفي أو استفهام.

وبقول رجل من الطائيين:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً * مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ** [١]

ويرى أصحاب المذهب الأول أن ما ورد فى البيتين من قوله (خير نحن عند الناس)، و(خبير بنو لهب) إنما هما مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير. [٢]

❖ **المذهب الثالث: الجواز على قبح.** وعليه سيبويه، وابن السراج.

فقد ذهبا إلى جواز الابتداء بالوصف دون الاعتماد على نفي أو استفهام. ولكنه قبيح.

يقول سيبويه:" وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ. وذلك إذا لم تجعل (قائما) مقدما مبنيا على المبتدأ". [٣]

ويقول ابن السراج:" إذا قلت: قائمٌ زيدٌ. فأردت أن ترفع (زيدا) بـ(قائم) وليس قبله ما يعتمد البتة فهو قبيح. وهو جائز عندي على قبحه". [٤]

ويرى البحث أنَّ سيبويه لم يعقب على قول أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي. فكان ذلك دليلا على أنه قد تبع أستاذه في عدم استحسان الابتداء بالوصف إذا لم يعتمد على شيء قبله.

---

(١) الشاعر غير معروف، والبيت من الطويل وورد في: حاشية الصبان على الأشموني، ١/ ١٩٢، شرح التصريح على التوضيح، ١/ ١٥٧، شرح التسهيل، ١/ ٢٦٤، أوضح المسالك، ١/ ١٩١

الشاهد: خبير بنو لهب، فـ(خبير) مبتدأ، و(بنو) فاعل سد مسد الخبر، ولم يعتمد على نفي أو استفهام.

(٢) النحو المصفى، ٢٠٧

(٣) الكتاب، ٢/ ١٢٧

(٤) الأصول فى النحو، ٢/ ٦٥

كما يرى البحث أنَّ شرف الدين الطيبي في قوله السابق اتَّسم بالأمانة العلمية فيمن نقل عنهم من النحاة، وأنه موافق لجمهور البصريين الذين اشترطوا للابتداء بالوصف: أن يتقدمه نفى أواستفهام.

- **وقد رصد البحث اختلافا بين بعض المحدثين تجاه الابتداء بالوصف:**

فقد ذهب الدكتور/عبده الراجحي [١]، والدكتور/ زين الخويسكي [٢]، والدكتور/ محمد العمروسي [٣] إلى ضرورة الاعتماد على نفى أو استفهام عند الابتداء بالوصف، فكانوا بذلك مرجحين لمذهب جمهور البصريين.

بينما وقف: عباس حسن موقفا وسطا بين المذاهب الثلاثة دون ترجيح بقوله: "يجوز بكثرة الابتداء بالوصف المعتمد على النفي أو الاستفهام، ويجوز بقلة ألا يسبقه شيء منهما". [٤]

أما الدكتور/ شوقي ضيف فله رأي خاص عارض به قدماء النحاة والمحدثين. قائلاً:

" هذا المبتدأ المستغني عن الخبر وأمثلته من صنع النحاة اعتمدوا فيها على أبيات مجهولة القائل، أما القرآن الكريم فلم يرد فيه شواهد تؤيد تلك القاعدة. ومن الواجب أن نلغي دون تردد هذه القاعدة في النحو التعليمي حتى نخليه من خلل كبير أدخله النحاة على باب المبتدأ والخبر". [٥]

---

(١) التطبيق النحوي، ٨٢

(٢) الاستغناء فى قضايا النحو والصرف، ١٢٢

(٣) المدخل إلى القواعد النحوية والتصريفية، ١/ ١٥٢

(٤) النحو الوافي، ١/ ٤٤٥

(٥) تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، ٨٨، ٨٩. بتصرف.

المبحث الثاني: جرّ المبتدأ

ورد المبتدأ مجروراً بـ(مِنْ والباء) الزائدتين فى الجملة الاسمية المجرَّدة عند شرف الدين الطيبي في شرحه على مشكاة المصابيح فى ستة شواهد على النحو التالي:

❖ **أولا: جرّ المبتدأ بـ(مِنْ) الزائدة:** ورد فى ثلاثة شواهد مسبوقة بـ(ما) [١].

منها:

- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:" **مَا مِنْ مُسْلِمٍ** يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ؛ إِلاَّ كَانَتْ لَهُ صَّدَقَةُ." [٢]

يقول الطيبي:" نكَّرَ مسلماً وجاءت مِنْ زائدة في المبتدأ." [٣]

❖ **ثانيا: جر المبتدأ بـ(الباء) الزائدة:** ورد فى ثلاثة شواهد:

- عَنْ أبي الدَّرْدَاءِ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:" دَعْوَةُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ لأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكلٌ كلَّمَا دَعَا لأَخِيهِ بِخَيْرٍ قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكلُ بِهِ: آمِينَ وَ**لَكَ بِمِثْلٍ**". [٤]

يقول الطيبي:"الباء في (بِمِثْلٍ) زائدة في المبتدأ، كما في قولك: بِحَسْبِكَ درهَمٌ". [٥]

---

(١) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٤/ ١٣٩٦، ٥/ ١٥٤٧، ٨/ ٢٦٠٠

(٢) سنن الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في فضل الغرس، ٣/ ٦٦٦، سنن البيهقي الكبرى، كتاب المزارعة، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه، ٦/ ١٣٧، سنن الدرامي، كتاب البيوع، باب من أخذ شبرا من الأرض، ٢، ٣٤٧.

(٣) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٥/ ١٥٤٧، ١٥٤٨. بتصرف

(٤) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الدعاء بظهر الغيب، ٢/ ٨٩، شرح النووي على صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب، ١٧/ ٤٩

(٥) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٥/ ١٧٠٧

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ :" الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لا يَظْلِمُهُ وَلا يَخْذلُهُ، وَلا يَحْقِرُهُ، التَّقْوَى هَاهُنَا" وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلاثَ مَرَّاتٍ" **بِحَسْبِ امْرِئٍ** مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ". (١)

يقول الطيبي:" قوله (بِحَسْبِ) مبتدأ، والباء فيه زائدة". (٢)

- عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ:" **كَيْفَ بِكَ** إِذَا أَبْقِيتَ فِي حِثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ مَرِجَتْ عُهُودُهُمْ وَأَمَانَاتُهُمْ ؟... وَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ، وَإِيَّاكَ وَعَوَامَّهُمْ".(٣)

يقول الطيبي: " قوله: كَيْفَ بِكَ؟ مبتدأ وخبر، والباء زائدة في المبتدأ. أي: كيفَ أنتَ. أي: حالك؟" (٤)

الدراسة:

المبتدأ هوالاسم المرفوع فى أول الجملة الاسمية – غالبا – مجرد من العوامل اللفظية الأصلية ومحكوم عليه بأمر يكمل الجملة معه ويتمم معناه. وهو الخبر.

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابر، ١٠/ ٤٨٣

(٢) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ١٠/ ٣١٧٩

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٢/ ١٦٢، فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب تشبيك الأصابع فى المسجد، ١/ ٥٦٦

(٤) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ١١/ ٣٤١٤

وحكم المبتدأ والخبر الرفع، ويجوز جرُّ المبتدأ إذا سبق بـ (مِنْ أو الباء) الزائدتين [١]؛ لأن وجود حرف الجر الزائد كلا وجود [٢]، كما يجوز جره بعد (رُبَّ) [٣]، أو (لَعَلَّ) [٤]، وذلك على النحو التالي:

❖ **أولا: جرُّ المبتدأ بـ(مِنْ) الزائدة:** ذهب النحاة فيه ثلاثة مذاهب:

- **المذهب الأول:** وعليه سيبويه [٥]، وجمهورالبصريين–عدا الأخفش الأوسط–[٦]؛ فقد ذهبوا إلى أن (مِنْ) لا تزاد إلا بشرطين: الأول: أن يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام، والثاني: أن يكون جرورها نكرة. [٧]

فالنفي نحو قوله –جل شأنه–(وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ)[٨]

والنهي نحو قولك: لا يقُم من أحدٍ.

والاستفهام نحو قوله –جل شأنه–(هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ) [٩]

ويرى البحث:

أنَّ حروف الزيادة كـ(مِنْ) أو غيرها من الحروف تقع فى القرآن الكريم عند بيان الإعراب. وهذا لاينقص من قدر القرآن ومنزلته وسموه؛ فهو قد نزل بلسان عربى مبين فيجوز فيه ما يجوز فى الكلام العربى.

---

(١) شرح الكافية الشافية، ١/ ٣٣٧

(٢) شرح التصريح على التوضيح، ١/ ١٥٦

(٣) النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، ١٣٠

(٤) شرح ابن عقيل، ٣/ ٤

(٥) الكتاب، ٤/ ٢٢٥

(٦) شرح ابن عقيل، ٣/ ١٦

(٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ١/ ٧٥٠، الجنى الداني، ٣١٧، ٣١٨

(٨) البقرة: ٢٧٠، آل عمران: ١٩٢، المائدة: ٧٢

(٩) الأنعام: ١٤٨

يقول ابن الهائم:" يجب على المعرب أن يتجنب التعبير بلفظ الزائد، أو اللغو فى كتاب الله- تعالى-؛ لأنه ربما تبادر إلى الذهن من الزائد أنه الذي لا معنى له، ومن اللغو أنه الباطل، ولا ريب أن كتاب الله تعالى منزه عن ذلك ".[١]

- **المذهب الثاني:** وعليه الكوفيون عدا الكسائي. [٢]

فقد ذهبوا إلى أنَّ (مِنْ) تزاد بشرطِ واحد، هو تنكير مجرورها.

واستدلوا بقول العرب: **قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ** [٣]، والتقدير: قد كانَ شيءٌ مِن مطر. [٤]

- **المذهب الثالث:** وعليه الكسائي [٥]، والأخفش الأوسط. [٦]

فقد ذهبا إلى جواز زيادة (مِنْ) بغير شرط.

يقول المرادي:" أجاز الأخفش الأوسط والكسائي زيادة (مِنْ) بلا شرط ".[٧]

واستدلاعلى ذلك بأدلة كثيرة منها: قوله -جل شأنه-**(يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ)**. [٨]

*****

(١) شرح تحفة الطلاب في نظم قواعد الإعراب، ١٦٧

(٢) الكتاب، ٤/ ٢٢٥

(٣) ارتشاف الضرب، ٤/ ١٧٢٣، شرح ابن عقيل، ٣/ ١٧

(٤) الكُنَّاش في النحو والتصريف، ٢/ ٧٢

(٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ١/ ٧٥٠

(٦) معاني القرآن، ١/ ٩٨، ٩٩، ١٨٠، ٢٥٤

(٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ١/ ٧٥٠. بتصرف

(٨) الأحقاف: ٣١

❖ **ثانيا: جر المبتدأ بـ (الباء) الزائدة:**

فنحو قول رسول الله ﷺ :" يا مَعْشَرَالشبابِ مَنْ استطاعَ منكم الباءةَ فليتزوَّج، فإنَّه أحْصَنُ للفرجِ، وأغضُّ للبصرِ، ومَنْ لَمْ يستطِعْ **فعَليهِ بالصومِ**؛ فإنَّه له وِجَاء".(١)

فالباء فى (بالصوم) حرف جر زائد، و(الصوم) مبتدأ مؤخر، وكأنه قد قيل: الصوم واجب عليه. (٢)

كما تزاد الباء مع المبتدأ بعد عدة ألفاظ منها:

(إذا) الفجائية، نحو: خرَجْتُ فإذا بالمَطرَ، **و(كيف)** نحو: كيفَ بكَ عِندَ الامتِحَانِ ؟، و**(حَسْب)** نحو: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، و**(ناهيك)** نحو: ناهِيكَ بعَلِى قائِدَاً.(٣) قائِدَاً.(٣)

❖ **وأما عن جر المبتدأ بعد (رُبَّ)**

فنحو: رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ عِندِي.

❖ **وأما عن جر المبتدأ بعد (لَعَلَّ)**

فنحو: لَعَلَّ المُسَافِرَ قادِمٌ غدَاً.

فـ(لعلَّ): حرف ترج شبيه بالزائد، و(المسافر) مجرور بها لفظا في محل رفع مبتدأ، و(قادم) خبر، و(غدا): ظرف زمان منصوب على الظرفية. (٤)

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخارى، كتاب النكاح، باب نكاح الإبكار، ٩/ ١٢٠، شرح النووي على صحيح مسلم ، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنة، ٩/ ١٧٢

(٢) المقرب، ١/ ١٣٦

(٣) نحو اللغة العربية ، ٧٦٧

(٤) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٢/ ٥

والجر بها لغة (**عقيل**) [١]، وذلك نحو قول كعب الغنوي يرثي أخاه:

فقلتُ ادعُ أخْرى وارفع الصوتَ جهرةً * لَعَلَّ أبى المِغْوار مِنكَ قريبُ** [٢]

وذهب الرَّمَّاني إلى أنَّ الجر بـ(لعل) شاذ، وحمل البيت السابق على الشذوذ. [٣]

****

ويرى البحث:

أنَّ المبتدأ ورد مجرورا عند الإمام شرف الدين الطيبى بعد (مِنْ) و(الباء) الزائدتين دون باقي الألفاظ الأخرى.

كما أنَّ لإمام الطيبي وافق مذهب سيبويه وجمهور البصريين في القول بزيادة (مِنْ) بشرطيها.

وذهب الإمام الطيبي إلى القول بزيادة (الباء) مع المبتدأ إذا تقدم الخبر جارا ومجرورا والمبتدأ لفظة (**مِثْل**).

(١) شرح الألفية، لابن الناظم، ٣٥٥، شرح ابن عقيل، ٣/ ٤، شرح جمل الزجاجى، ١/ ١٢٦، شرح التصريح على التوضيح، ٢/ ٢، الفاخر فى شرح جمل عبدالقاهر، ٢/ ٦٥٣

(٢) البيت من الطويل، وورد في: شرح الأصمعيات، ١٢، جمهرة أشعار العرب، ٣٢٣، النوادر فى اللغة، ١٢٨، بحر العوَّام فيما أصاب فيه العوام، ١٢٨، الأمالي الشجرية، ١/ ٢٣٧، سر صناعة الإعراب، ١/ ٤٠٧

الشاهد في قوله: لَعَلَّ أبي المغوار. حيث جرَّ بـ(لَعَلَّ) لفظ (أبي) على لغة عقيل.

(٣) معاني الحروف، ١٢٥

المبحث الثالث: تقدم الخبر على المبتدأ جوازا.

تقدَّمَ الخبر **(جوازاً)** على المبتدأ فى الجملة الاسمية المجرَّدة عند شرف الدين الطيبي فى شرحه على مشكاة المصابيح فى ثلاثة عشر شاهدا [١]. منها:

– ما رواه سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:"عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذَتْ حَتَّى تُؤَدِّي". [٢]

يقول الطيبي:" قوله: (عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذَتْ) (ما) موصولة مبتدأ، و(عَلَى الْيَدِ) خبره، والراجع محذوف.

أي: ما أخذته اليد ضمانٌ على صاحبها." [٣]

– ما رواه عَبْدُ اللَّهِ بْنِ غَنَّامٍ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:" مَنْ قَالَ حِينَ يُصبِحُ: اللَّهُمَّ مَا أَصْبَحَ بِي مِنْ نِعْمَةٍ أَوْ بِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ، فَمِنْكَ وَحْدَكَ لا شَرِيكَ لَكَ، **فلَكَ الحَمْدُ**، وَلَكَ الشُّكْرُ، فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ يَوْمِهِ، وَمَنْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ حِينَ يُمْسِي، فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ لَيْلَتِهِ. "[٤]

يقول الطيبي: "قوله (فلَكَ الحَمْدُ) قدَّم الخبر على المبتدأ؛ ليفيدَ الحصر". [٥]

الدراسة:

الأصل فى الجملة الاسمية تقديمُ المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأنَّ الخبر وصف للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ولأنَّ المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق. [٦]

---

(١) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٣/ ٧٦٦، ٩٩٩، ١٠٣٣، ٤/ ١١٩٥، ٥/ ١٥٥٥، ٦/ ١٨٨٦، ٧/ ٢١٢٩، ٢١٩٣، ٢٢٠٩، ٢٢٤٥، ٨/ ٢٦٠٣، ٢٦٨٠، ١٢/ ٣٨٤٧

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الهبة وفضلها، باب مَنْ استعار من الناس الفرس، ٥/ ٢٤١، سنن ابن ماجه، كتاب: الصدقات، باب: العارية، ٢/ ٨٠٢، سنن أبي داوود، كتاب الإجارة، باب في تضمين العارية، ٣/ ٢٩٦.

(٣) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٧/ ٢١٣٩

(٤) سنن أبى داوود، كتاب الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح، ٤/ ٣١٨

(٥) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٦/ ١٨٨٦

(٦) شرح الألفية، لابن الناظم، ١١٤، شرح الكافية الشافية، ١/ ٣٦٥، شرح التسهيل، ١/ ٢٨٣، المساعد على تسهيل الفوائد، ١/ ٢٢٠

وذهب النحاة في جواز تقديم الخبر على المبتدأ مذهبين:

- **الأول:** الجواز. وعليه سيبويه [١]، والبصريون. [٢]

وذلك اهتماما به، وليستفيد السامع الحكم من أول وهلة؛ لأنه لو قدم المبتدأ لبقي ذهن السامع مترددا بين الأحكام الكثيرة قبل ذكر الحكم المقصود. [٣]

وتبعهم ابن جني [٤]، والزمخشري [٥]، وأبو حيان الأندلسي [٦]، وابن هشام. [٧]

وأجازوا تقديم الخبر مفردا كان أو جملة [٨]؛ فالمفرد نحو: قول العرب:" تَمِيمِيٌّ أنا" [٩]، و"مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ"[١٠]. أي: مَبْغُوضٌ مَنْ يُبغِضُكَ [١١]، والجملة نحو: أبوه قائمٌ زيدٌ، وأخوه ذاهبٌ عمرو.

- **المنع:** وعليه الكوفيون؛ فقد منعوا تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة(١٢)؛ لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره.

---

(١) الكتاب، ٢/ ١٢٧

(٢) المقتضب، ٤/ ١٢٧، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ١/ ٦٥

(٣) المغني فى النحو، ٢/ ٣٣٤

(٤) شرح اللمع، ١/ ٣٠٩، البيان فى شرح اللمع، ١١٤

(٥) الأنموذج فى علم العربية، ٦٦

(٦) تقريب المقرب، ٥٠

(٧) شرح قطر الندى وبل الصدى، ١٣٠، ١٣١

(٨) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ١/ ٢٩٤، شرح المفصل، ١/ ٩٢، المساعد على تسهيل الفوائد، ١/ ٢٢٠

(٩) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ١/ ٤٧٣، شرح المفصل، ١/ ٩٢

(١٠) حاشية الصبان على الأشموني، ١/ ٢٠٩، شرح الألفية، لابن الناظم، ١١٤

(١١) شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ١/ ١٨٢

(١٢) المقتضب، ٤/ ١٢٧، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ٢٤٥، أسرار العربية، ٧٠

فإذا قلت:"قائمٌ زيدٌ" كان في (قائم) ضمير زيد، كذلك إذا قلت:" أبوه قائمٌ زيدٌ" كانت الهاء في (أبوه) ضمير زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب أن لا يجوز تقديمه. (١)

ويرى البحث:

أنَّ الصحيح ما ذهب إليه البصريون سماعاً وقياساً:

أما السَّماع: فقد حَكَى سيبويه عن العرب: مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ وتَمِيمِيٌّ أنا. ففي هذا خبران مقدمان ومبتدأن مؤخران. فدلَّ ذلك على جواز تقديم الخبر.

وأما القياس: فلأنَّ الخبر يشبه الفعل، كما أنَّ المبتدأ يشبه الفاعل والفعل يتقدم على فاعله فكذلك الخبر على المبتدأ. (٢)

كما يرى البحث أنَّ الإمام شرف الدين الطيبي في أقواله المتعلقة بتقديم الخبر على المبتدأ لم يُصرِّح بحكم هذا التقديم؛ هل هو تقديمٌ جائز أم واجب.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٦٥

(٢) شرح المقرب–القسم الثاني– ١/ ٧٢٨، ٧٢٩

المبحث الرابع: تقدم الخبر على المبتدأ وجوبا

تقدَّمَ الخبر وجوباً على المبتدأ في الجملة الاسمية المجرَّدة عند شرف الدين الطيبي فى شرحه على مشكاة المصابيح فى ثلاثة عشر شاهدا [١]. منها:

-مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ :" مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهِ، وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى نَبِيِّهِمْ، إلا كَانَ **عَلَيْهِمْ تِرَةٌ** [٢]، فإِنْ شَاءَ عَذبَهُمْ وَإِنْ شَاءَ غَفرَ لَهُمْ ". [٣]

يقول الطيبي:" تِرَةٌ: مبتدأ، والجار والمجرور: خبره، والجملة خبر (كَانَ) ". [٤]

****

- مَا رَوَاهُ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النبىَّ ﷺ قالَ:" كَيْفَ بكَ إِذَا أَبْقِيتَ فِي حِثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ مَرِجَتْ عُهُودُهُمْ وَأَمَانَاتُهُمْ؟ وَاخْتَلَفوا فَكَانُوا هَكَذَا؟" وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. قَالَ: فَبِمَ تأْمُرُنِي؟ قَالَ:"عَلَيْكَ بِمَا تعْرِفُ، وَدَعْ مَا تنْكِرُ، وَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ، وَإِيَّاكَ وَعَوَامَّهُمْ ".[٥]

يقول الطيبي:" كَيْفَ بكَ": مبتدأ وخبر، والباء زائدة فى المبتدأ. أي: كيفَ أنتَ. أي: حالك". [٦]

---

(١) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٢/ ٤٦٢، ٤/ ١٢٠١، ١٣٤٩، ٥/ ١٤٩٣، ١٥٤٥، ١٧٠٧، ١٧٣٦، ٨/ ٢٥٦٠، ٩/ ٢٩٣٦، ٢٩٩٠، ١٠/ ٣٣٠٤، ١١/ ٣٤١٤، ١٢/ ٣٦٩٣

(٢) تِرَةٌ : نقصٌ. ينظر: لسان العرب (و ت ر)

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٢/ ٣٣٩، سنن الترمذي، كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ – باب في القوم يجلسون ولا يذكرون الله ، ٥/ ٤٦١

(٤) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٥/ ١٧٣٦

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب تشبيك الأصابع في المسجد، ١/ ٥٦٦، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٢/ ١٦٢

(٦) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ١١/ ٣٤١٤

الدراسة:

الأصل فى ترتيب الجملة الاسمية أن يأتي المبتدأ أولا، ثم الخبر المتمم لفائدة الكلام؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق، كما أنَّ الخبر وصف فى المعنى للمبتدأ. فاستحق التأخير كالوصف. (١)

وقد نص النحاة على عدة مواضع يجب فيها مخالفة هذا الأصل بتقديم الخبرعلى المبتدأ (٢). منها:

❖ **الأول: إذا كان المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر. ظرف أو جار ومجرور**

نحو قولك: فِي الدَّارِ رَجُلٌ، وفِي المَكتبةِ طَالِبُ، ولكَ مَالُ، وعِنْدَكَ عَبيْدٌ.

❖ **الثاني: أن يكون المبتدأ مشتملا على ضمير يعود على شيء فى الخبر.**

نحو قوله–جل شأنه–(عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ)(٣)؛ فـ(على الموسع):جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم وجوبا، و(قدره): مبتدأ مؤخر.(٤)

❖ **الثالث: أن يكون للخبر الصدارة فى جملته. ومما له الصدارة:**

- أسماء الاستفهام، نحو قولك: أيْنَ زَيْدٌ؟ ومَتى الامْتِحَانُ؟ وكَيْفَ أخوكَ؟
- وكذلك الخبر الذي ليس اسمَ استفهام بنفسه ولكنه مضافٌ إلى اسم استفهام، نحو: مِلكُ مَن السَّيارَة؟

(١) شرح ابن عقيل، ١/ ٢٢٧، شرح الألفية، لابن الناظم، ١١٤، همع الهوامع، ٢/ ٣٢

(٢) شرح التسهيل، ١/ ٢٨٧– ٢٨٩، شرح الألفية، لابن الناظم، ١١٧، الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر، ١/ ١٨٤– ١٨٦، المساعد على تسهيل الفوائد، ١/ ٢٢٣، ٢٢٤، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ١/ ٢١٩– ٢٢٢، حاشية الصبان على الأشموني، ١/ ٢١٢، ٢١٣، أوضح المسالك، ١/ ٢١٣– ٢١٥

(٣) البقرة: ٢٣٦

(٤) إعراب القرآن الكريم وبيانه، ١/ ٣١٠

- (كم) الخبرية. نحو قولك: كَمْ دِينارٍ مَالِي.

❖ **الرابع: أن يقترن المبتدأ بأداة حصر مثل (إنما) أو (ما و إلا).**

نحو قولك: إنَّمَا فِى الكليَّةِ زَيْدٌ، وقولك: مَا فِى الدَّارِ إلاَّ زَيْدٌ.

❖ **الخامس: أن يكون تقديم الخبر دالا على ما لا يفهم بالتأخير.**

نحو قولك: لِلَّهِ دَرُّكَ. فالمراد منه هو: التعجب، ولوأخرت الخبر وقلت: دَرُّكَ للهِ. لم يتضح التعجب المقصود، كما أن العرب قد التزمت في هذا الأسلوب تقديم الخبر. فلا يصح تأخيره. (١)

❖ **السادس: أن يقترن المبتدأ بـ(فاء الجزاء) وقد تقدم الخبر**

وذلك فى أسلوب (أمَّا) الشرطية، نحو قولك: أمَّا فِى الدَّار فزيدٌ، وأمَّا عِندَكَ فعَلِيٌّ.

ف(زيد)، و(علي) مبتدآن مؤخران، وخبرهما الظرف قبلهما، وقد تقدم لزوما؛ لأنه لا فاصل غيره بين (أما) وجوابها. (٢)

❖ **السابع: أن يكون الخبر اسم إشارة للمكان.** نحو: ثَمَّ زيْدُ، وهُنَا جَعْفَرُ.

❖ **الثامن: أن يقع ذلك في مَثَلٍ.** نحو: فِى كلِّ شَجَرٍ نَارٌ. (٣)

ويرى البحث أنَّ قول الطيبى عَقِبَ ما رواه عن رسول الله ﷺ أبو هريرة يُعدُّ شاهداً على الموضع الأول من مواضع تقدم الخبر على المبتدأ وجوبا؛ حيث وقع المبتدأ في الحديث نكرة، ولا مسوغ للابتداء بها إلا تقم الخبر جارا ومجرورا.

---

(١) النحو الوافي، ١/ ٥٠٤

(٢) شرح المقرب–القسم الثاني–، ١/ ٧٢١

(٣) يضرب المثل في تفضيل الرجال بعضهم على بعض. وورد في: مجمع الأمثال، ٢/ ٧٤، جمهرة الأمثال، ٢/ ٨١

ويُعد قول الطيبي عَقِبَ ما رواه عن رسول الله ﷺ عبدالله بن عمرو: شاهداً على الموضع الثالث من مواضع تقدم الخبرعلى المبتدأ وجوبا؛ حيث وقع الخبر اسم استفهام. فاستحق الصدارة.

ويؤخذ على ما قاله الطيبي أنه جاء خالياً من التصريح بكون الخبر واجب التقديم أم جائز التقديم، وهي السمة الغالبة على أقواله في الأحاديث هنا.

المبحث الخامس: حذف المبتدأ جوازاً

حُذِفَ المبتدأ جوازاً في الجملة الاسمية المجرَّدة عند شرف الدين الطيبي فى شرحه على مشكاة المصابيح فى سبعة وعشرين شاهدا. جاءت على المواضع التالية:

❖ **الموضع الأول: فى جواب الاستفهام.**

حُذِفَ المبتدأ جوازاً في هذا الموضع فى خمسة شواهد [١]. منها ما رواهُ ابنٌ عباس، قال: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِه الآية (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ)[٢] كَبُرَ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.....ثُم قَالَ لَه:" أَلاَ أُخْبِرُكَ بِخَيْرِ مَا يَكْنِزُ الْمَرْءُ؟ **الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ: إِذا نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَّتْهُ،...** وَإِذَا غَابَ عَنْهَا حَفِظَتْهُ" [٣]

يقول الطيبي:"قوله" بِخَيْرِ مَا يَكْنِزُ الْمَرْءُ؟ الْمَرْأَةُ الصَّالِحَة " الْمَرْأَةُ: مبتدأ، والجملة الشرطية خبره، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف والجملة الشرطية بيان". [٤]

❖ **الموضع الثاني: بعد فاء الجواب. داخلة على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ.**

حُذِفَ المبتدأ جوازاً في هذا الموضع في شاهدين [٥]. منهما الحديث التالي:

عَنْ أَبِي مَالِكٍ الأَشْعَرِيّ قالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:" الطَّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلأُ الْمِيزَانَ، وسُبْحَانَ اللَّهِ وَالحَمْدُ لِلهِ تَمْلأُ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ،

---

(١) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٥/ ١٤٨٠، ١٥٦٤، ٦/ ١٨٢٧، ١٩٣٨، ١٩٤٩

(٢) التوبة: ٣٤

(٣) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب حق السائل، ٢/ ١٢٦

(٤) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٥/ ١٤٨٠

(٥) المرجع السابق، ٣/ ٧٤٠، ٨/ ٢٥٦١

...وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ. كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو: فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا " (١)

يقول الطيبي: "قوله" فَبَائِعٌ نَفْسَهُ": خبر. أي: هو يشترى نفسَه. بدليل قوله" فَمُعْتِقُهَا". والإعتاق إنما يصح من المشتري. وهو محذوف المبتدأ فإنه يحذف بعد الفاء الجزائية. وقوله" فَمُعْتِقُهَا": خبر بعد خبر، ويجوز أن يكون بدل بعض من قوله "فَبَائِعٌ نَفْسَهُ""(٢)

❖ **الموضع الثالث: بعد القول.**

حُذِفَ المبتدأ جوازاً في هذا الموضع فى عشرين شاهدا (٣). منها الحديث التالي:

عَنْ أَبِي غَالِبٍ، رَأَى أَبُو أُمَامَةَ رُءُوساً مَنْصُوبَةً عَلَى دَرَجِ مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فَقَالَ أَبُو أمَامَة:" **كِلابُ النَّارِ** شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ،...قَالَ: لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ إلا مَرَّة أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثلاثاً حَتَّى عَدَّ سَبْعًا مَا حَدَّثْتُكُمُوهُ"(٤)

يقول الطيبي:" قوله" كِلابُ النَّارِ": خبر مبتدأ محذوف". (٥)

الدراسة:

المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما؛ فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محلّ الفائدة، فلا بد منهما. غير أنه قد توجد قرينة تغني عن

(١) سنن الدارمي، كتاب الطهارة، باب ما جاء فى الطهور، ١/ ١٧٤

(٢) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٣/ ٧٤٠

(٣) المرجع السابق، ٣/ ٩٨٦، ١٠١٧، ١٠٦٠، ٤/ ١٢٢٥، ١٣٣٥، ١٣٦٦، ١٤٠٧، ٥/ ١٥٢٦، ٦/ ٢٠٠٦، ٧/ ٢٢٩٥، ٢٣٧٩، ٨/ ٢٤٨٤، ٢٥١٠، ٩/ ٢٩٥٠، ٢٩٩٣، ١٠/ ٣١٥٥، ٣٢١١، ٣٢٩٤، ١١/ ٢٣٩٤، ١٢/ ٣٧٤٨

(٤) سنن البيهقي، كتاب قتال أهل البغي، باب الخلاف في قتال أهل البغي،١٨٨/٨

(٥) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٨/ ٢٥١٠

النطق بأحدهما فيحذف لدلالتهاعليه؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به، ويكون مرادا حكما وتقديرا، وقد جاء ذلك مجيئا حسنا. فحذف المبتدأ مرة، وحذف الخبر أخرى. (١)

ويجوز حذف المبتدأ إذا دلَّ عليه دليل (٢)، وأشار ابن مالك إلى حذف المبتدأ فى النظم بقوله:

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ: دَنِفْ * فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ**

❖ **ويكثر حذف المبتدأ فى ثلاثة مواضع** (٣):

- **الأول: في جواب الاستفهام.** نحو قوله –جل شأنه– (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ، نَارٌ حَامِيَةٌ) (٤)

فقوله (نار): خبر مبتدأ مضمر. أي: هي نار. (٥)، ونحو قولك "صَحِيحٌ". لمَنْ قالَ: كيفَ زيدٌ؟"

- **الثاني: بعد فاء الجواب. داخلة على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ.**

نحو: قوله–جل شأنه–(وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ) (٦)، فقوله" فإخوانكم": الفاء جواب الشرط، و"إخوانكم": خبر مبتدأ محذوف، أي: فهم إخوانكم . (٧)

(١) شرح المفصل، ١/ ٩٤

(٢) شرح الألفية، لابن الناظم، ١١٨، المغني فى النحو، ٢/ ٣٤٢، همع الهوامع، ٢/ ٣٨

(٣) مغني اللبيب، ٢/ ٦٩٨، أوضح المسالك، ١/ ٢١٦، ٢١٧

(٤) القارعة: ١٠، ١١

(٥) الدر المصون، ٦/ ٥٦٤

(٦) البقرة: ٢٢٠

(٧) الدرالمصون، ١/ ٥٣٩، مشكل إعراب القرآن، ١/ ١٢٩

- **الثالث: بعد القول.** نحو قوله–جل شأنه–(وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ) [١]

فـ(عجوز): خبر لمبتدأ مضمر. أي: أنا عجوز عقيم. [٢]

- وأضاف محمد بن أبي الفتح البعلي موضعا رابعاً بقوله:" قد يحذف المبتدأ لقرينة معنوية. كقولك عند شم رائحة أو سماع صوت أو رؤية شبح:" مِسْكٌ، وقِرَاءَةٌ، وإنسَانٌ" بإضمار هذا ونحوه" [٣]

- وأضاف ابن هشام موضعا خامساً بقوله:" يحذف المبتدأ جوازا بعد ما الخبر صفة له في المعنى، نحو (التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ) [٤]، ونحو (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ) [٥]". [٦]

والتقدير فى الآية الأولى: هم التائبون [٧]، وفي الثانية: هم صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ. [٨] [٨]

ويرى البحث أنَّ الإمام شرف الدين الطيبي قد أشار إلى مواضع حذف المبتدأ الثلاثة دون التصريح بحكم هذا الحذف.

وقد أجاز الإمام وجهين من الإعراب دون ترجيح في الحديث الأول من الموضع الأول.

عند قوله:" وقوله" فَمُعْتِقُهَا": خبر بعد خبر، ويجوز أن يكون بدل بعض من قوله "فَبَائِعٌ نَفْسَهُ"

---

(١) الذاريات: ٢٩

(٢) الدر المصون، ٦/ ١٨٩

(٣) الفاخر فى شرح جمل عبدالقاهر، ١/ ١٨٧

(٤) التوبة: ١١٢

(٥) البقرة: ١٨، ١٧١

(٦) مغني اللبيب، ٢/ ٦٩٩. بتصرف.

(٧) الدر المصون، ٣/ ٥٠٧

(٨) المرجع السابق، ١، ١٣٣، ١٣٤

المبحث السادس: حذف المبتدأ وجوباً

حُذِفَ المبتدأ وجوباً في الجملة الاسمية المجرَّدة عند الإمام شرف الدين الطيبي فى شرحه على مشكاة المصابيح فى شاهدين. كان الخبر فيهما معرفةً ونكرةً على الترتيب. على النحو التالي:

❖ **أولا: الخبر المعرفة:** حُذِفَ المبتدأ وبقي خبره معرفة في شاهد واحد ورد في الحديث التالي:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:"مَنْ قَدَّمَ ثلاثَةً مِنْ الْوَلَدِ لَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ؛ كَانُوا لَهُ حِصْناً حَصِيناً مِنْ النَّارِ." فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: قَدَّمْتُ اثنَيْنِ. قَالَ:" وَاثْنَيْنِ." قَالَ أبَيُّ بْنُ كَعْبٍ أَبُو المُنذِر سَيِّدُ القُرَّاءِ: قَدَّمْتُ وَاحِدًا. قَالَ:" وَوَاحِداً". (١)

يقول الطيبى:" قوله "أَبُو المُنْذِر": بدل من قوله "أَبَيُّ بْنُ كَعْبٍ" أو مدح خبر مبتدأ محذوف". (٢)

❖ **ثانيا: الخبر النكرة:** حُذِفَ المبتدأ وبقي خبره نكرة في شاهد واحد. ورد في الحديث التالي:

عَنْ شَرِيكِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: كُنْتُ أَتَمَنَّى أَنْ أَلْقَى رَجُلاً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَسْأَلُهُ عَنْ الْخَوَارِجِ،.....فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ وَرَائِهِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! مَا عَدَلْتَ فِي الْقِسْمَةِ. رَجُلٌ أَسْوَدُ مَطْمُومُ الشَّعْرِ.... فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَضَباً شَدِيدًا وَقَالَ:"وَاللَّهِ لا تجدُونَ بَعْدِي رَجُلاً هُوَ أَعْدَلُ مِنِّي"،.....هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ." (٣)

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، ١/ ٣٧٥

(٢) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٤/ ١٤٣١

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل، ١/ ١٣٣، ١٣٤

يقول الطيبي:" قوله:" رَجُلٌ أَسْوَدُ" خبر مبتدأ محذوف وارد على الذم والشتم؛ لأن دمامة الصورة تدل على خباثة السريرة". (١)

الدراسة:

ذهب النحاة إلى وجوب حذف المبتدأ في عدة مواضع: (٢)

- **الأول: إذا كان خبر المبتدأ نعتا مقطوعا عن متبوعه لإنشاء: المدح** كقولك: الحَمْدُ للهِ الحَمِيدُ،
- **أو الذم** كقولك: أعُوذُ باللهِ مِنْ إبليس عَدوٌّ المؤمنين، أو الترحم كقولك: مَرَرْتُ بغلامِكَ المِسْكِينُ.

برفع (الحميد) و(عدو) و(المسكين) على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وجوبا.

والتقدير: هو الحَمِيدُ، هو عَدوٌّ المؤمنين، هو المِسْكِينُ. (٣)

فهذا ونحوه من النعوت المقطوعة للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها يجوز فيها: النصب بفعل ملتزم

إضماره، والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ لا يجوز إظهاره. (٤)

أما غير الثلاثة من النعوت السابقة فيجوز إظهار المبتدأ وإضماره، وإظهار الناصب وإضماره.

---

(١) شرح الطيبى على مشكاة المصابيح، ٨/ ٢٥٠٩

(٢) شرح التسهيل، ١/ ٢٧٦– ٢٧٨، أوضح المسالك، ١/ ٢١٧ – ٢١٩، شرح ابن عقيل، ١/ ٢٥٥، ٢٥٦، حاشية الصبان على الأشموني، ١/ ٢٢٠، ٢٢١، ارتشاف الضرب، ٣/ ١٠٨٦– ١٠٨٩

(٣) شرح التصريح على التوضيح، ١/ ١٧٧

(٤) الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر، ١/ ١٨٧، شرح التسهيل، ١/ ٢٧٦، ٢٧٧

نحو قولك: مَررتُ بزيد **الخَيَّاط**. حيث يجوز فى (الخياط) الرفع والنصب، ويجوز أن تقول: بزيدٍ هُوَ الخيَّاطُ، وبزيدٍ أعنِى الخياطَ. (١)

❖ **الثاني: إذا كان الخبر مصدراً جيىء به بدلا من اللفظ بالفعل.**

نحو قولك: سَمْعٌ وطَاعَة. أي: أمري سَمْعٌ. والأصل في هذا النصب؛ لأنه مصدرٌ جيىء به بدلا من اللفظ بفعله، فلم يَجُزْ إظهار ناصبه لئلا يجتمع البدل والمبدل منه، ثم حمل الرفع على النصب في التزام إضمار الرافع الذي هو المبتدأ. (٢)

❖ **الثالث: المبتدأ المخبر عنه بمخصوص (نِعْمَ) و(بِئْسَ) المؤخر.**

نحو قولك: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، وقولك: بئسَ الرَّجُلُ عمرو. فـ (زيد) و(عمرو): خبران لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: هُوَ زيدٌ. أي: المَمْدوحُ زيدٌ. وهُوَ عمرو. أي: المَذمُومُ عمرو (٣)، فإن كان مخصوص (نعم) و(بئس) مقدما نحو: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، وعمرو بئسَ الرجلُ. فيعرب المقدم عليهما مبتدأ لاغير. (٤)

•**الرابع: أن يكون الخبر صريحا في القسم.** نحو قول العرب: "في ذمَّتِي لأفعَلنَّ". (٥)

❖ **الخامس: بعد (لاسِيَّمَا)** (٦) **إذا رفع الاسم الواقع بعدها.** نحو: جاءَ القومُ لاسيَّما زيدُ.

---

(١) همع الهوامع، ٢/ ٤٠

(٢) شرح التسهيل، ١/ ٢٧٧، همع الهوامع، ٢/ ٤٠

(٣) شرح ابن عقيل، ١/ ٢٥٦

(٤) أوضح المسالك، ١/ ٢١٩

(٥) همع الهوامع، ٢/ ٤٠، حاشية الخضرى على ابن عقيل، ١/ ١٠٩، أوضح المسالك، ١/ ٢١٩

(٦) **لاسيما:** عدها الكوفيون، وجماعة من البصريين كالأخفش، وأبي حاتم، والفارسي، وابن =

❖ **السادس: بعد المصدر النائب عن فعل الأمر.**

نحو: سَقياً لكَ. ورَعْيَاً لكَ. وغيرهما من كل مصدر ينوب عن فعل الأمر نيابة تغني عن لفظه ومعناه. وبعد المصدر ضمير مجرور لمخاطب.

ف(لك): خبر مبتدأ حذف وجوبا ليلي المصدر فاعله أو مفعوله كما يليان الفعل والأصل: اسْقِ يَا الله، وهذا الدعاءُ لكَ يا فلان، فالكلام هنا جملتان وليس الجار متعلقا بالمصدر لامتناع خطابين لاثنين فى جملة واحدة. (١)

❖ **السابع: قول العرب: "مَنْ أنتَ زيدٌ"** أي: مذكورُك زيدٌ. (٢)

❖ **الثامن: قول العرب: لا سَوَاءٌ. (عند التسوية بين شيئين)** (٣)**، أي:** هذان لا سواءُ. (٤)

ويرى البحث أنَّ الشاهدين اللذين ساقهما الإمام شرف الدين الطيبي على حذف المبتدأ وجوبا نموذجان جديدان يُوَضِّحان الموضع الأول من مواضع حذف المبتدأ وجوبا، ويؤخذ على الإمام عدم التصريح في قوليه بحكم حذف المبتدأ.

=

مضاء: من أدوات الاستثناء. ووجهه: أنك إذا قلت: قام القوم لاسيما زيد. فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريقة الأولوية. **والصحيح:** أنها لا تعد من أدوات الاستثناء لأنه مشارك لهم فى القيام، ومما يبطل ذلك: دخول الواو عليها فتقول: ولا سِيَّمَا زيدٌ، وعدم صلاحية (إلا) مكانها، ولا تدخل (الواو) على أدوات الاستثناء، ويصح وقوع (إلا) موقعها .

المساعد على تسهيل الفوائد، ١/ ٥٩٦، ٩٦، ارتشاف الضرب، ٣/ ١٥٤٩

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل، ١/ ١٠٨

(٢) همع الهوامع، ٢/ ٤٠

(٣) المغني في النحو، ٢/ ٣٤١، ارتشاف الضرب، ٣/ ١٠٨٧

(٤) الكتاب، ٢/ ٣٠٢

المبحث السابع: حذف الخبر جوازاً

حُذِفَ الخبرُ جوازاً في الجملة الاسمية المجرَّدة عند الإمام شرف الدين الطيبي فى شرحه على مشكاة المصابيح فى أحد عشر شاهدا، كان المبتدأ فيها معرفةً تارة ونكرةً أخرى. ووردت الشواهد على النحو التالي:

❖ **أولا: المبتدأ المعرفة:**

حُذفَ الخبر جوازاً وبقي المبتدأ معرفة في سبعة شواهد [١]. منها الحديث التالي:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، قُلْنَا: السَّلامُ عَلَى اللَّهِ قَبْلَ عِبَادِهِ، السَّلامُ عَلَى جِبْرِيلَ، السَّلامُ عَلَى مِيكَائِيلَ، السَّلامُ عَلَى فُلانٍ. فَلَمَّا انْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فقَالَ:" لا تقُولوا السَّلامُ عَلَى اللَّهِ؛ فإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلامُ. فَإِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاةِ، فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ،... ثُمَّ لِيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُوه". [٢]

يقول الطيبي:"قوله:" وَالصَّلَوَاتُ": مبتدأ، وخبرها محذوف، يدل عليه (عَلَيْكَ)، و(الطَّيِّبَاتُ): معطوفة عليها، و(الواو) الأولى لعطف الجملة على الجملة التي قبلها". [٣]

---

(١) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٢/ ٤٨٦، ٣/ ١٠٢٤، ١٠٣٢، ١٠٤٦، ٦/ ١٩٥٦، ٣١٦٢/١٠، ١٢/ ٣٧٦٩

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب التشهد فى الآخرة، ٢/ ٣١٣، سنن الدارمي، كتاب الصلاة، باب في التشهد، ١/ ٣٥٥

(٣) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٣/ ١٠٣٢

❖ **ثانيا: المبتدأ النكرة:**

حُذِفَ الخبر جوازاً وبقي المبتدأ نكرة في أربعة شواهد [١]. منها الحديث التالي:

عَنْ أَبِى سَعِيدٍ الْخُدْرِىِّ، قَالَ: قالَ رَجُلٌ: **هُمُومٌ لِزَمَتْنِي** وَدُيُونٌ يَا رَسُولَ اللهِ! قَالَ:" أفَلاَ أعَلِّمُكَ كَلاَماً إِذَا قُلْتَهُ أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّكَ، وَقَضَى عَنْكَ دَيْنَكَ؟"...قَالَ: ففَعَلْتُ ذلِكَ، فأذهَبَ اللَّهُ هَمِّي، وَقَضَى عَنِّى دَيْنِي.[٢]

يقول الطيبي:" قوله:"هُمُومٌ لزِمَتْنِي":(شف) [٣]: "هُمُومٌ" مبتدأ وخُصِّصَ بـ"لزِمَتْنِي"، و"دُيُونٌ": عطف عليه، والخبر محذوف تقديره: عليَّ همومٌ وديونٌ. وحذف الخبر لدلالة (لزِمَتْنِى) عليه. وأقول: قوله:"هُمُومٌ لزِمَتْنِي": مبتدأ وخبر، كما فى قولهم: "شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ"[٤]. أي: هُمُومٌ عَظِيمَةٌ لا يُقدر قدرها." [٥]

(١) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح ، ٥/ ١٥٢٨، ٦/ ١٩٠٧، ١٨٦٥، ٩/ ٢٨٩١.

(٢) سنن أبي داوود، كتاب الصلاة، باب في الاستعاذة، ٢/ ٩٣

(٣) يقول الدكتور/ عبدالحميد هنداوي –محقق كتاب: شرح الطيبي على مشكاة المصابيح–:" لم أستطع تحديد المقصود بالأشرف" وقد سمي بذلك جماعة لم أستطع القطع بالمقصود منهم". شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٣٦٩/٢

(٤) يضرب المثل في ظهور أمارات الشر. وورد في: مجمع الأمثال، ١/ ٣٧٠، مغني اللبيب، ٢/ ٥٢٠، حاشية الصبان على الأشموني، ١/ ٢٠٥، الأشباه والنظائر، ٢/ ٥٤، الخصائص،٣١٩/١، الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٨٦، لسان العرب (هـ رر)

(٥) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٦/ ١٩٠٧، ١٩٠٨. بتصرف

الدراسة:

في حذف الخبر من الجملة الاسمية خلاف للأصل؛ لأن الأصل في الكلام العربي أن يكون مذكورا، وقد يحذف جوازا بشرط أن يدل عليه دليل. (١)

❖ وهناك قرائن عديدة تجيز حذف الخبر (٢). منها:

- **الأولى:** الاستفهام عن المخبر عنه. كقولك: مَنْ عِندكَ؟ فيكون الجواب: زيدٌ.

فـ(زيدٌ): مبتدأ، وخبره: محذوف جوازا. وإن شئت ذكرته وقلت: زيدٌ عندي.

- **الثانية:** العطف على الخبر. كقولك: زيدٌ قائمٌ وعمرو. والتقدير: زيدٌ قائمٌ وعمرو قائمٌ.

فحذف الثاني لدلالة الأول عليه.

ونحو قول عمرو بن امرؤ القيس:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وأَنْتَ بِمَا * عِنْدَكَ رَاْضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ** (٣)

---

(١) شرح الألفية، لابن الناظم، ١١٣، المغني فى النحو، ٢/ ٣٤٥، شرح قطر الندى وبل الصدى، ١٣١، شرح الرضى لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، ١/ ٣١١ شرح ابن عقيل، ١/ ٢٤٤،

(٢) شرح التسهيل، ١/ ٢٦٦، ارتشاف الضرب، ٣/ ١٠٨٨، أوضح المسالك،١/ ٢٢٠، شرح ابن عقيل،١/ ٢٤٤، الكُنَّاش فى النحو والتصريف،١/ ٨٢، البيان فى شرح اللمع، ١١٨

(٣) البيت من المنسرح وورد في: جمهرة أشعار العرب، ٣٠٩، خزانة الأدب، ٤/ ٢٧٥، المقتضب، ٣/ ١١٢، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٩٥، همع الهوامع، ٥/ ١٣٩، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ٣٣٨، شرح ابن عقيل، ١/ ٢٤٤، حاشية الصبان على الأشموني، ٣/ ١٥٢، لسان العرب (ق ع د)، (ف ج ر).

الشاهد في قوله: نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض؛ حيث حذف الشاعر خبر المبتدأ وهو (نحن) وتقديره: راضون؛ لدلالة الخبر الثاني(راض).

وقد نسب الكثير من النحاة هذا البيت لقيس بن الخطيم، وقال الدكتور/ ناصر الدين الأسد – =

▪**الثالثة:** بعد إذا الفجائية: نحو قولك: خَرجتُ فإذا السَّبْعُ. أي: فإذا السبع حاضِرٌ.

وهو قليل، وثبوته أكثر، ولذلك لم يرد مبتدأ بعد (إذا) فى القرآن إلا ثابت الخبر. (١)

يقول ابن مالك:" الحذف بعد (إذا) قليل، ولذا لم يرد فى القرآن مبتدأ بعد (إذا) إلا وخبره ثابت غير محذوف، كقوله -تعالى-(فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى)(٢)، و(فإذا هِيَ بَيْضَاء) (٣)، و(فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ) (٤)، و(فَإِذَا هُم قِيَامٌ) (٥)". (٦)

ويرى البحث:

- أنَّ الإمام شرف الدين الطيبي في هذا الموضع من الدراسة حريص على الأمانة العلمية في نسبةالأقوال إلى أصحابها. وذلك عند الحديث عن حذف الخبر جوازاً وبقاء المبتدأ نكرة.

=

محقق ديوان قيس بن الخطيم-:

"هنا سبعة أبيات نُسبت لقيس بن الخطيم وهي ليست له ومنها هذا الشاهد."وقال: إنَّ الصحيح نسبة الأبيات السبعة لعمرو بن

امرئ القيس الخزرجي" ينظر: ديوان قيس بن الخطيم، ١١٤، ١١٥.

(١) الفاخر فى شرح جمل عبدالقاهر، ١/ ١٨٨

(٢) طه: ٢٠

(٣) الأعراف: ١٠٨، الشعراء: ٣٣

(٤) يس: ٥٣

(٥) الزمر: ٦٨

(٦) شرح التسهيل، ١/ ٢٦٦

يقول الطيبي: "قوله:"هُمُومٌ لَزِمَتْنِي":(شف): "هُمُومٌ" مبتدأ وخُصِّصَ بـ"لَزِمَتْنِي"، و"دُيُونٌ": عطف عليه، والخبر محذوف تقديره: عليَّ همومٌ وديونٌ. وحذف الخبر لدلالة (لَزِمَتْنِى) عليه. وأقول: قوله:"هُمُومٌ لَزِمَتْنِي": مبتدأ وخبر، كما فى قولهم: "شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ". أي: هُمُومٌ عَظِيمَةٌ لا يُقدر قدرها".

فقوله: "شف" اختصارٌ من الإمام لأحد المصادر الأساسية التي اعتمد عليها اعتمادا كليا في شرحه على المشكاة. وقد صرح بها في صدر شرحه بقوله:

" فلما فرغ من إتمامه –يقصد: انتهاء الخطيب التبريزي من كتابه: مشكاة المصابيح– شمرت عن ساق الجد فى شرح معضله بعد تتبع الكتب معلماً لكل مصنف بعلامة مختصة به. فعلامة شرح السنة: **حس**، وشرح مسلم: **مح**، والفائق: **فا**، ومفردات الراغب: **غب**، ونهاية الجزري: **نه**، والأشرف: **شف**، وما لا ترى عليه علامة: فأكثرها من نتائج خاطري". (١)

- أنَّ دور الإمام الطيبي في شرحه على مشكاة المصابيح لم يقتصر على النقل عن غيره فحسب، بل كان له رأيه الخاص وشخصيته العلمية التي تميزه، وتجلى ذلك بوضوح فى معارضته لما نقله في قوله السالف الذكر عن (شف أعني: الأشرف)؛ فقد عارضه الإمام وذهب إلى أنَّ "هُمُومٌ لَزِمَتْنِي":

مبتدأ وخبر، ولا حذف بينهما، واستشهد على صحة مَا ذهَب إليه في إعرابه بالسماع عن العرب، وذكر المثل"**شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ**"

- أنَّ الإمام الطيبي لم يُصرِّح في قوليه بحكم الخبر المحذوف.

(١) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٢/ ٣٦٩. بتصرف.

المبحث الثامن: حذف الخبر وجوباً

حُذِفَ الخبرُ وجوباً في الجملة الاسمية المجرَّدة عند شرف الدين الطيبي في شرحه على مشكاة المصابيح في ثلاثة شواهد [١]، كان المبتدأ فيها معرفةً. منها الحديث التالي:

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ:" أَكْثَرُ مَا كَانَ النبيُّ يَحْلِفُ:" لا وَمُقَلِّبِ الْقُلُوبِ". [٢]

يقول الطيبي: "قوله: "أَكْثَرُ" مبتدأ، و"مَا" مصدرية، والوقت مقدر، و"كَانَ" تامة، و"يَحْلِفُ" حال سدت مسد الخبر، وقوله:"لا وَمُقَلِّبَ الْقُلُوبِ" معمول لقوله "يحلف" أي: يحلف بهذا القول". [٣]

الدراسة:

يُحذف خبر المبتدأ وجوباً في عدة مواضع منها: [٤]

- **الموضع الأول: خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) الامتناعية.** نحو قولك: لولا زيدٌ لأكرَمْتُكَ.

أي: لولا زيدٌ موجودٌ. فـ(زيد): مبتدأ، والخبر محذوف، والتزمت العرب حذفه، و(لأكرمتك): جواب لولا.

---

(١) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، ٣/ ١٠٢٥، ٤/ ١٠٢٧، ٨/ ٢٤٣٥

(٢) سنن الترمذي، كتاب النذور والأيمان، باب ما جاء كيف كان يمين النبى ﷺ ، ٤/ ١١٣برواية: يحلف بهذه اليمين.

(٣) شرح الطيبى على مشكاة المصابيح، ٨/ ٢٤٣٦

(٤) أوضح المسالك، ١/ ٢٢١– ٢٢٧، المغني في النحو، ٢/ ٣٥١ –٣٥٩، شرح التسهيل، ١/ ٢٦٦– ٢٦٩، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ٢/ ٤١٣، شرح ابن عقيل، ١/ ٢٤٨– ٢٥٤، شرح قطر الندى وبل الصدى، ١٣٢، ١٣٣، حاشية الخضرى على ابن عقيل، ١/ ١٠٦– ١٠٨، تقريب المقرب، ٥٠، ارتشاف الضرب، ٣/ ١٠٨٩، ١٠٩٠، شرح التصريح على التوضيح، ١/ ١٧٨– ١٨١، همع الهوامع، ٢/ ٤١– ٤٤، شرح الألفية، لابن الناظم، ١٢١– ١٢٣.

- **الموضع الثاني: إذا كان المبتدأ صريحا في القسم.**

نحو: لَعَمْرُكَ لأفعَلنَّ، وأيْمَنُ اللهِ لأفعلنَّ. فـ(عمرك)، و(أيمن الله) مبتدآن حذف خبراهما وجوبا، والتقدير: قسَمي أو يميني، أو حلفِي، فحذف الخبر لدلالة القرينة عليه، وهي: القسم، أو الحلف، وقيام جواب القسم مقامه. (١)

فلو كان المبتدأ في القسم صالحا لغير القسم. نحو: عَهْدُ اللهِ. لم يجب الحذف.

ويجوز أن يقال: عليَّ عَهْدُ اللهِ لأفعلنَّ، فيؤتَى بالخبر، ويجوز أن يقال: عَهْدُ اللهِ لأفعلنَّ. بحذف الخبر؛ لأن ذكر(لعمرك)، و(أيمن الله) مشعر بالقسم قبل ذكر المقسم عليه. بخلاف (عهد الله) فإنه لا يشعر حتى بذكر المقسم عليه. (٢)

وأجاز ابن عصفور في نحو: يمينُ اللهِ. أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، وأن يكون خبرا محذوف المبتدأ. وقدره: قسمي يمينَ اللهِ. (٣)

والأول أولى؛ لأنه إذا دار الحذف بين أن يكون من الصدور والأوائل أو الأعجاز والأواخر فالحمل على الأواخر أولى لأنها هي محل التغيير غالبا، ولأن دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر. (٤)

- **الموضع الثالث: أن يكون المبتدأ معطوفا عليه بواو هي نص في المعية.**

نحو: كلُّ رَجُلٍ وضَيعتُهُ. فـ(كل): مبتدأ، و(ضيعته): معطوف على (كل)، والخبر محذوف. والتقدير: كل رجل وضيعته مقرونان (٥)، ولا يجوز في هذا

---

(١) المغنى فى النحو، ٢/ ٣٥٦

(٢) شرح التسهيل، ١/ ٢٦٧

(٣) شرح المقرب–القسم الثاني– ١/ ٦٨٨

(٤) شرح التصريح على التوضيح، ١/ ١٨٠

(٥) طريق السالك لألفية ابن مالك، ٤١

إظهار الخبر، وإنما كان حذف الخبر واجبا؛ لأن الواو وما بعدها قاما مقام (مع) وما ينجرّ بها مع ظهور المعنى، فكما أنك لو جئت بـ(مع) موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة، وكذلك لا يحتاج إليه في اللفظ مع الواو ومصحوبها، لكن بشرط أن يكون نصا فى قصد المصاحبة. (١)

وما ذكرته من وجوب حذف الخبر إذا كان المبتدأ معطوفا عليه اسم بـ(واو) هي نص في المعية هو مذهب جمهور البصريين (٢)، أما الكوفيون ومعهم الأخفش الأوسط فذهبوا إلى أنَّ الخبر لم يحذف وإنما أغنت عنه الواو. فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير. (٣)

- **الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ إما مصدرا عاملا في اسم مفسّر لضمير ذي حال، أو اسم تفضيل مضافا للمصدر المذكور، أو إلى مؤول بالمصدر المذكور.**

ولتوضيح هذا الموضع أقول: إنَّ حذف الخبر هنا يتناول ثلاث مسائل:

- **المسألة الأولى:** إذا كان المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال.

نحو: ضَربى زيداً قائماً. فـ(ضربي): مبتدأ، و(ياء المتكلم): مضاف إليه، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله، و(زيدا): مفعول المصدر، و(قائما): حال من الضمير المحذوف في فاعل (كان التامة المحذوفة سدت –أعني: الحال– مسد الخبر، والتقدير: ضربي زيدا إذ كان قائما –إن أريد الماضي– ويجوز أن يكون التقدير: إذا كان قائما –إنْ أريد المستقبل. (٤)

(١) شرح التسهيل، ١/ ٢٦٨، الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر، ١/ ١٨٩

(٢) همع الهوامع، ٢/ ٤٣، ٤٤

(٣) شرح المقرب، القسم الثاني، ١/ ٦٨٨، همع الهوامع، ٢/ ٤٤

(٤) همع الهوامع، ٢/ ٤٧، شرح المقرب، القسم الثاني، ١/ ٦٨٠

و(كان) المحذوفة في المثال: ضربي زيدا إذ كان قائما. هي التامة، وليست الناقصة؛ لأنها لو كانت الناقصة لكان (قائما): الخبر، ولو كان خبرا لجاز أن يُعرَّف، ولامتنع أن تقع موقعه الجملة الاسمية المقرونة بـ (واو الحال)، فعُلِمَ أنَّه: حال لا خبر. (١)

- **المسألة الثانية:** أن يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافا للمصدر المذكور.

نحو: أتمُّ تبْييني الحَقَّ مَنوطاً بالحِكَمِ. فـ(أتمُّ): مبتدأ، وهو أفعل التفضيل من التمام، وهو مضاف إلى (تبيينى)، و(الحق): مفعول (تبييني)؛ لأنه مصدر، و(منوطا): حال سدت مسد الخبر. فالتقدير: أتمُّ تبييني الحق إذا كان منوطا بالحكم. يعني: إذ كان، أو إذا كان البيان منوطا بالحكم. (٢)

- **المسألة الثالثة:** إذا كان المبتدأ اسم تفضيل مضافا إلى مصدر مؤول.

نحو: أخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائِمَاً. فـ(أخطب): مبتدأ، و(ما): مصدرية، وهي وما بعدها في تأويل مصدر مضاف إليه. أي: أخطبُ كون الأمير. و(قائما): منصوب على الحال من الضمير المستتر في (كان). والتقدير: أخطَبُ ما يكون الأميرُ إذا كان قائماً. (٣)

يقول السيوطي عن هذا الموضع –أعني الموضع الرابع من مواضع حذف خبر المبتدأ وجوباً– "هذه المسألة طويلة الذيول، كثيرة الخلاف، وقد أفردتها قديما بتأليف مستقل". (٤)

---

(١) شرح التسهيل، ١/ ٢٦٨

(٢) شرح ابن عقيل، ١/ ٢٥٤

(٣) شرح المقرب، القسم الثاني، ١/ ٦٨١، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ١/ ٢٣٢

(٤) همع الهوامع، ٢/ ٤٤

ويقول عنه عباس حسن:

" في هذا الموضع تكلف وتعقيد وجدل كبير بين النحاة يضيع الوقت والجهد بغير طائل، وقد حلَّ نبذه، ومن شاء أنْ يُلمَّ به فليرجع إلى المطولات التي اشتملت عليه" (١)

- **الموضع الخامس: خبر المبتدأ المستعمل فى مَثَلٍ محذوف الخبر.**

لأن الأمثال العربية لا تغير، ويجب استعمالها كما استعملتها العرب بالحذف أو بالذكر. (٢)

نحو قول العرب: كلاهُمَا وتمْرَاً. بالرفع، ويروى بالنصب: كليهما وتمراً. (٣)

وبهذا يكون للمثل روايتان:

الأولى: برفع (كلاهما) وهو موضع الشاهد؛ فـ(كلاهما): مبتدأ، وخبره محذوف وجوبا. والتقدير: كلاهُمَا لكَ. وأما نصب (تمرا) فعلى معنى: وأزيدُكَ تمراً.

و**الثانية:** بنصب (كلاهما) فتكون مفعولا به لفعل محذوف. أي: أطعِمُكَ كليهما وتمْرَاً. (٤)

ويرى البحث أنَّ الإمام شرف الدين الطيبي في هذا الموضع من الدراسة قد ساق نموذجاً جديداً يوضِّحُ الموضع الرابع من مواضع حذف المبتدأ وجوبا، ويؤخذ عليه عدم التصريح بحكم الخبر المحذوف.

---

(١) النحو الوافي، ١/ ٥٢٤. بتصرف.

(٢) شرح المقرب، القسم الثاني، ١/ ٦٨٦

(٣) مجمع الأمثال، ٢/ ١٥١

(٤) شرح المقرب، القسم الثاني، ١/ ٦٨٦

المبحث التاسع: تعدد الخبر

تعَدَّدَ خبر المبتدأ في الجملة الاسمية المجرَّدة عند شرف الدين الطيبي فى شرحه على مشكاة المصابيح فى ثلاثة وعشرين شاهدا. كان فيها: مفردا، وجملة، وشبه جملة. على النحو التالي:

- **أولا: تعدد الخبر (المفرد).**

ورد الخبر المتعدد مفردا في ستة عشر شاهدا (١)، منها:

عن أبى هريرة –رَضِيَ اللهُ عَنهُ–قالَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ " إنَّ للهِ تعَالى تِسْعَةً وتسعين اسْمَاً، مَنْ أحْصَاهَا دخَلَ الجنَّة، **هوَ اللهُ الذي لا إلهَ إلاَّ هوَ، الرَّحمنُ، الرحيمُ، الملِكُ....الرشيدُ، الصبورُ.**" (٢)

يقول الطيبي: " قوله "هوَ اللهُ الذي": (هو) مبتدأ، (الله) خبره، (الذي لا إلهَ إلاَّ هوَ) صفته، و(الرَّحمنُ) إلى آخره خبر بعد خبر. ويجوز أن يكون (الله) مبتدأ، وقوله (الذي لا إلهَ إلاَّ هوَ) خبره، والجملة خبر الأول، ويجوز أن يكون (الرَّحمنُ) خبره، والموصول مع الصلة صفة (الله)." (٣)

- **ثانيا: تعدد الخبر (الجملة الاسمية).**

تَعَدَّدَ الخبر وكان جملة اسمية مع المبتدأ في شاهد واحد ورد في حديث الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:" **الصَّلاَةُ مَثْنَى مَثْنَى، تَشَهَّدُ فِى كُلِّ رَكْعَتَيْنِ**، وَتَخَشَّعُ وَتَضَرَّعُ وَتَمَسْكَنُ، وَتَرْفَعُ يَدَيْكَ– يَقولُ: تَرْفعُهُما– إلى رَبِّكَ

(١) شرح الطيبى على مشكاة المصابيح، ٢/ ٥٦٨، ٣/ ٩٤٧(فيها ثلاثة شواهد)، ٩٨٥ (فيها شاهدان)، ٤/ ١٣٥٧، ٦/ ١٧٦٨(فيها ثلاثة شواهد)، ٨/ ٢٦٦٤(فيها شاهدان)، ١٠/ ٣٢٣٧(فيها شاهدان)، ٣٣٤٠(فيها شاهدان)

(٢) سنن الترمذي، كتاب الدعوات عن رسول ﷺ، ٥/ ٥٣١

(٣) شرح الطيبى على مشكاة المصابيح، ٦/ ١٧٦٨

مُسْتَقبِلاً بِبُطُونِهِما وَجْهَكَ، وَتَقولُ: يَا رَبِّ! يَا رَبِّ! وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذلِكَ فَهُوَ كذا وَكذا". (١)

يقول الطيبي:" قوله:"الصَّلاَة" مبتدأ و" مَثْنَى مَثْنَى": خبره، والأول تكرير، والثاني توكيد، و(تَشَهَّدُ فِى كُلِّ رَكْعَتَيْنِ): خبر بعد خبر". (٢)

- **ثالثا: تعدد الخبر (الجملة الفعلية).**

تعدد الخبر وهو جملة فعلية في ثلاثة شواهد (٣). منها الحديث التالي:

عَن أَبِي هُرَيْرَة، قالَ: إنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَادَ مَرِيضَاً فَقَالَ:" أَبْشِرْ فَإِنَّ اللَّهَ –تعَالى– يَقُولُ:" **هِيَ نَارِي أُسَلِّطُهَا** عَلَى عَبْدِي الْمُؤْمِنِ فِي الدُّنْيَا لِتَكُونَ حَظَّهُ مِنْ النَّارِ يَوْمَ القِيَامَةِ". (٤)

يقول الطيبي: "(هِيَ نَارِي): مبتدأ وخبره، وقوله: (أُسَلِّطُهَا) خبر بعد خبر".(٥)

- **رابعا: تعدد الخبر (شبه الجملة).**

تعدَّدَ الخبر وكان شبه جملة في ثلاثة شواهد (٦). منها الحديث التالي:

عَنْ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدٍ السُّلَمِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:" الْقَتْلَى ثَلاثَةٌ: مُؤْمِنٌ جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فإِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ قَاتَلَ حَتَّى يُقْتَلَ" قَالَ النَّبِيُّ ﷺ

(١) سنن النسائي الكبرى، كتاب الوتر، باب رفع اليدين فى الدعاء، ١/ ٤٥٠

(٢) شرح الطيبى على مشكاة المصابيح، ٣/ ٩٨٥

(٣) المرجع السابق، ٢/ ٥٥٢، ٥٦٨، ٤/ ١٣٥٧

(٤) سنن ابن ماجه، كتاب الطب، باب الحُمَّى، ٢/ ١١٤٩

(٥) شرح الطيبى على مشكاة المصابيح، ٤/ ١٣٥٧. بتصرف

(٦) المرجع السابق، ٨/ ٢٦٦٤، ١٠/ ٣٢٣٧، ١٢/ ٣٧٥٦

فِيهِ:" **فَذَلِكَ الشَّهِيدُ الْمُمْتَحَنُ فِي خَيْمَةِ اللَّهِ** تَحْتَ عَرْشِهِ لا يَفْضُلُهُ النَّبِيُّونَ إلا بِدَرَجَةِ النُّبُوَّةِ،... إِنَّ السَّيْفَ لا يَمْحُو النِّفَاقَ ".[١]

يقول الطيبي:" قوله"الشَّهِيدُ": يجوز أن يكون خبر "ذلك"، و"الْمُمْتَحَنُ" صفة "الشهيد"، و"فِي خَيْمَةِ اللَّهِ" خبر بعد خبر، وأن يكون "الشَّهِيدُ" صفة "ذلِكَ" وكذا "الْمُمْتَحَنُ" صفة لـ"ذلِكَ" و"فِي خَيْمَةِ اللَّهِ": خبر"[٢]

الدراسة:

الأصل أن يُخبَرَ عن المبتدأ بخبر واحد [٣]، وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعدا [٤]؛ لأن الخبر حُكْمٌ، ويجوز أن يُحكَمَ على الشيء الواحد بحكمين فأكثر. [٥]

وهذا ما أشار إليه ابن مالك فى النظم بقوله:

وَأَخْبَرُوا باثنينِ أو بِأكثَرَا * عَنْ واحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا**

وكما أن الإنسان قد يوصف بأكثر من صفة، يمكن أن يخبر عن المبتدأ بأكثر من خبر؛ لأن الخبر صفة فى المعنى.

وتعدد الخبر على ضربين: [٦]

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الطب، باب أجر الصابر على الطاعون، ١٠/ ١٩٣، سنن الدارمي، كتاب الجهاد، باب في صفة القتل في سبيل الله،٢/٢٧٢

(٢) شرح الطيبى على مشكاة المصابيح، ٨/ ٢٦٦٤

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى، ١٣٠

(٤) المغني فى النحو، ٢/ ٣٦٤، طريق السالك لألفية ابن مالك، ٤١

(٥) حاشية الصبان على الأشموني، ١/ ٢٢١

(٦) شرح الكافية الشافية، ١/ ٣٧٢، ٣٧٣

- **الضرب الأول: أن يتعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ واحد فى اللفظ والمعنى.** [١]

وعلامة هذا النوع: صحة الاقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار. [٢]

وحكمه: أنه يجوز فيه العطف وتركه. [٣]

وهذا الضرب مختلف فى جوازه على أربعة أقوال: [٤]

- **القول الأول: الجواز. وهو مذهب الجمهور.**

– ومثال تعدد الخبر المقترن بعاطف قولك: بَلدُنا زراعِيٌّ وصِناعِيٌّ. ويصح: بلدنا زراعِيٌّ، صِناعِيٌّ.

بإثبات حرف العطف أو حذفه؛ فعند إثباته يعرب مابعده معطوفا على الخبر الأول، مع أن ما بعد الخبر الأول هو خبر في المعنى والتقدير، ولكن لايسمى عند الإعراب خبرا. بل يسمى معطوفا. أما عند حذف العاطف فيسمى اللفظ المتعدد: خبرا، ويعرب خبرا. [٥]

– ومثال تعدد الخبر دون عطف قوله–تعالى–(وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ، ذُوالْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)[٦]

---

(١) يتعدد الخبر فى اللفظ والمعنى بأن يكون الخبر لفظين يستقل كل واحد منهما بالدلالة على معنى مفيد بحيث لايحتاج أحدهما إلى الآخر فى تكميل معناه، ومعنى كون المبتدا واحدا فى اللفظ والمعنى: أن يكون لفظه واحدا ومدلوله واحدا. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، ١/ ٢٢٨

(٢) شرح التسهيل، ١/ ٣١٠

(٣) حاشية الصبان على الأشموني، ١/ ٢٢١، الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر، ١/ ١٩٣

(٤) همع الهوامع، ٢/ ٥٣، ٥٤

(٥) النحو الوافي، ١/ ٥٢٨، ٥٢٩

(٦) البروج: ١٤، ١٥، ١٦

فـ(الواو) عاطفة، و(هو) مبتدأ، و(الغفور) وما بعده أخبار، وبهذه الآية يستدل النحاة على تعدد الخبر.[١]

- **القول الثاني: المنع. وعليه ابن عصفور وبعض المغاربة.**

يقول السيوطي:" اختُلِفَ في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال: ... والثاني: المنع، واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة. وعلى هذا فما ورد من ذلك جُعِل فيه الأول خبرا، والباقي صفة للخبر، ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مقدر". [٢]

- **القول الثالث: الجواز إن اتحدت الأخبار في الإفراد والجملة، والمنع إن كان أحدهما مفردا والآخر جملة.**

ومثال الجواز لاتحاد الأخبار في الإفراد مَا جاء في القول الأول، ومثال الجواز لاتحاد الأخبار في الجملة قولك: زيدٌ قامَ ضَحِكَ، ومثال المنع إن كان أحدهما مفردا والآخر جملة قولك: زيدٌ قائِمٌ ضَحِكَ.

يقول ابن عقيل: " زعم بعضهم –يعني: بعض النحاة– أنه لايتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد، كأن يكون الخبران مثلا مفردين نحو: زيدٌ قائِمٌ ضَاحِكٌ. أو جملتين نحو: زيدٌ قامَ ضَحِكَ. فأما إذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك؛ فلا تقول: زيدٌ قائِمٌ ضَحِكَ". [٣]

- **القول الرابع: قصر الجواز على ما تعدَّدَ لفظا دون معنى.**

وضابطه: ألَّا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ. [٤]

وحكمه: أنه لا يجوز فيه العطف؛ لأن مجموعه بمنزلة مفرد. [٥]

---

(١) إعراب القرآن الكريم وبيانه، ١/ ٥٢٨، ٥٢٩

(٢) همع الهوامع، ٢/ ٥٣. بتصرف

(٣) شرح ابن عقيل، ١/ ٢٦٠

(٤) حاشية الصبان على الأشموني، ١/ ٢٢١

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد، ١/ ٢٤٢، شرح التسهيل، ١/ ٢٤٢، الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر، ١/ ١٩٢

نحو قولك: الرُّمَّانُ حُلوٌ حَامِضٌ. أي: مُزٌّ. (١)

فـ(الرُّمَّانُ) مبتدأ مرفوع، و(حُلوٌ حَامِضٌ) خبر المبتدأ مرفوع. فليس لفظ (حُلوٌ) وحده خبراً؛ لأنَّ الرُّمَّانَ ليس حلواً، ولا لفظ (حامض) خبراً؛ لأن الرُّمَّانَ ليس حامضاً، وإنما هو: حُلوٌ حَامِضٌ. في آن واحد. فكأنه لفظ مركب. (٢)

ونحو قولك: هو أعْسَرُ أيْسَرُ. بمعنى أضْبَطُ . أي: عَامِلٌ بكِلتا يَدَيهِ (٣)، وقولك: الرجلُ طويلُ قصير. أي: متوسطٌ، والطفل سمينٌ نحيفٌ. أي: معتدلٌ. (٤)

*****

– الضرب الثاني: أن يتعدد الخبر لفظا ومعنى لتعدد المخبر عنه إمّا حقيقة وإمَّ حُكمًا.

فالحقيقة نحو قولك: بَنوكَ كاتِبٌ وصَائِغٌ، ونحو: بَنو زيدٍ فقيهٌ ونحويٌّ وكاتِبٌ.

والحُكمُ نحو: جسمُ الإنسان رأسٌ، وجذعٌ، وأطرافٌ.

– وحكم هذا الضرب: أنه يجب فيه العطف. (٥)

والفرق بين هذا النوع الحكمي وسابقه الحقيقي:

أن المبتدأ فى النوع الأول –أعني: الحقيقي– لا بد أن يكون ذا فردين أو أفراد، وكل فرد له كيان ذاتي مستقل كامل، يتركب من أجزاء متعددة. أما فى

(١) شرح التسهيل، ١/ ٣١٠

(٢) النحو الشافي، ١٧٤

(٣) شرح التسهيل، ١/ ٣١٠

(٤) النحو الوافي، ١/ ٥٢٩

(٥) حاشية الصبان على الأشموني، ١/ ٢٢، الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر، ١/ ١٩٢، الجامع الصغير في النحو، ٥٠

النوع الثاني الحكمي فالمبتدأ فرد واحد لكن له أجزاء، ومن هذه الأجزاء مجتمعة يكون ذلك الفرد الواحد. (١)

ويرى البحث: أنَّ الإمام الطيبي في هذا الموضع من الدراسة قد وافق ما ذهب إليه جمهور النحويين الذين أجازوا تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ واحد في اللفظ والمعنى.

ويؤخذ على الإمام في هذا الموضع من الدراسة أنَّه ذكر ثلاثة أوجه إعرابية في الحديث الأول، ووجهين في الحديث الأخير دون ترجيح فيهما.

****

(١) النحو الوافي، ١/ ٥٣٠، ٥٣١

الخاتمة

الحَمْدُ للهِ الوَاحِدِ المَعْبُود، عَمَّ بحِكْمَتِهِ الوُجُود، وشَمِلَتْ رَحْمَتُهُ كُلَّ مَوْجُود، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلى صَاحِبُ المَقَامِ المَحْمُودِ، واللِوَاءِ المَعْقود، والحَوْضِ المَوْرودِ، سيِّدِنَا مُحَمَّدٍ بن عبْدِاللهِ وعَلى آلِهِ وأَصْحَابِهِ، الرُّكَّعِ السُّجُود، والتَّابِعِينَ ومَنْ تَبِعَهُم مِن المُؤْمِنِين الشُّهُود. **وبَعد**،،،

فَفِي خِتَامِ هَذَا البَحْثِ المُتَواضِعِ، وبَعْدَ جَوْلَةٍ مَاتِعَةٍ مَعَ الظَوَاهِرُ التَّرْكِيبِيَّةُ عِنْدَ الإِمَامِ الطِّيبِيِّ (ت/٧٤٣هـ) فِي الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ المجرَّدة. يَطِيبُ لي أنْ أُسجلَ بَمِشيئةِ اللهِ–تَعَالى–أبْرَزَ النَّتَائِج التِي تَمَخَّضَتْ عَنْهَا هَذِه الدِّراسَة.

أمَّا التفصِيلُ فإنَّ القارئ الكريمَ يَجِدُهُ مُثبتاً فِي ثنَايَا البَحْث.

١) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح من أهم كتب الإمام الطيبي ذكرًا، وأرفعها شأنًا، لأنه جامع لشتيت علومه ومعارفه، إضافة إلى أنه متعلقٌ بشرح حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم.

٢) يُعدَّ المبرِّدُ أوَّل مَن استعمل مصطلح الجملة مِن الرَّعيل الأوَّل بالمفهوم الذي شاع فيما بعد

٣) أجاز الطيبي فى شرحه على المشكاة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في إثبات قواعد اللغة.

٤) تنوعت الظواهر التركيبية في الجملة الاسمية المجرَّدة عند الإمام الطيبي في شرحه على مشكاة المصابيح حتى وصلت (٩) تسع ظواهر، تمثَّلت في (٩٩) تسعة وتسعين شاهدًا.

٥) لم يكن للإمام الطيبي منهج ثابت في تناول الظواهر التركيبية في الجملة الاسمية المجرَّدة؛ فقد تنوعت طرقه وتمثلت في ثلاث صور شملت الظواهر كلها.

٦) وجهت الدراسة النظر إلى أنَّ البيت القائل:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وأَنْتَ بِمَا * عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ**

ليس لقيس بن الخطيم، ولكن الصواب نسبته إلى: عمرو بن امرئ القيس الخزرجي.

٧) ورد المبتدأ مجرورا في الجملة الاسمية المجرَّدة عند الإمام الطيبي بعد (مِنْ) و(الباء) الزائدتين دون باقي ألفاظ الجرّ الأخرى.

٨) حروف الزيادة كـ(مِنْ) أو غيرها تقع في القرآن الكريم عند بيان الإعراب، وهذا لاينقص من قدر القرآن ومنزلته وسموه؛ فهو قد نزل بلسان عربي مبين فيجوز فيه ما يجوز في الكلام العربي.

٩) ذهب الإمام الطيبي إلى القول بزيادة (الباء) مع المبتدأ إذا تقدم الخبر جارا ومجرورا وكان المبتدأ لفظة: مِثْل.

١٠) أظهرت الدراسة حِرْصَ الإمام الطيبي على الأمانة العلمِيّة فِي نِسبَة الأقوال إلى أصْحابها.

١١) تقدم الخبر على المبتدأ جوازاً ووجوباً في الجملة الاسمية المجرَّدة في (٢٦) ستة وعشرين شاهداً. ولم يُصَرِّح االإمام لطيبي بحكم تقدم الخبر فى واحدٍ منها.

١٢) حُذِفَ المبتدأ جوازا ووجوبا في الجملة الاسمية المجرَّدة في (٢٩) تسعة وعشرين شاهدا.

ولم يُصَرِّح االإمام لطيبي بحكم تقدم الخبر فى واحدٍ منها.

١٣)حُذِفَ الخبر جوازا ووجوبا في الجملة الاسمية المجرَّدة في (١٤) أربعة عشر شاهدا.

ولم يُصَرِّح االإمام لطيبي بحكم تقدم الخبر فى واحدٍ منها.

١٤)لم يقتصر دور الإمام الطيبي في شرحه على المشكاة على النقل عن غيره فحسب، بل كان له رأيه الخاص وشخصيته العلمية التي تميزه.

١٥)تعدد الخبر فى الجملة الاسمية المجرَّدة في (٢٣) ثلاثة وعشرين شاهداً، وقد اختلف النحاة في جواز تعدده لمبتدأ واحدٍ، لكنه ورد متعددا عند الطيبي فى شرحه على المشكاة كما أجاز الجمهور.

هذا عرض موجز لأبرز النتائج التى توصلت إليها الدراسة، أما التفصيل فإنَّ القارىء الكريم يجده مثبتاً في ثنايا البحث. وأعتقد أنَّ الإمام شرف الدين الطيبي الطيبى لو حظي باهتمام الباحثين والدارسين لكان له شأن آخر كما كان لغيره من النحاة المشهورين فى عصره أمثال:

- ❖ أبي حيان الأندلسي (ت/ ٧٤٥ هـ)
- ❖ وابن هشام الأنصاري (ت / ٧٦١ هـ)
- ❖ وبهاء الدين ابن عقيل (ت / ٧٦٩ هـ)

وَلَا أدَّعِي أنَّنِي قَدْ وفَّيتُ هَذا المَوضُوعَ حَقَّهُ مِن الجُهْدِ والبَحْثِ والدِّرَاسَةِ، لَكِن حَسْبِي أنَّنَي بَذَلْتُ فيْهِ قُصَارَى جُهْدِي، لِأقَدِّمِهُ إلى قُرَّاءِ العَرَبيَّةِ، فَالكَمَالُ لِلهِ –تَعَالَى– وَحْدَه، وإنَّمَا هِيَ مُحَاوَلَةٌ أرْجُو مِن الله أنْ يَجْعَلَهَا خَالِصَةً لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ مَقْبُولَةً عِنْدَهُ يَومَ الدِّيْن، وأسْتَغْفِرُ اللهَ العَظِيْمَ عَمَّا شَذَّ بِهِ القَلَمُ، أو زَلَّ بِه الفِكْر، وأسْألُهُ –تَعَالَى– حُسْنَ العَاقِبَةِ فِي الدُّنْيَا والآخِرَة، والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلى رَسولِهِ الصَّادقِ الأمِين، وعَلى آلِهِ وصَحْبِهِ أجْمَعِين.

المراجع والمصادر

١. أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، د/ محمد إبراهيم البنا، دار البيان العربي، السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

٣. استشهاد ابن هشام بالحديث في المغني، د/ حسن أبو العينين، دار سمير، كفر الشيخ، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

٤. الاستغناء في قضايا النحو والصرف، د/ زين الخويسكي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٠م

٥. الأشباه والنظائر، للسيوطي، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م

٦. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، بغداد، ١٩٧٣م

٧. إعراب الجمل وأشباه الجمل، د/ فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ط٥، ١٤٠٩-١٩٨٩م

٨. إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، دار ابن كثير، دمشق، ط٧، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م

٩. الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق د/ حمدي خليل، ط٢، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م

١٠. الأمالي الشجرية، لابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، بدون

١١. الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، مطبعة السعادة، مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ -١٩٦١م

١٢.الأنموذج في علم العربية، للزمخشري، تحقيق د/ السعيد عبدالعظيم، مطبعة حكاية، كفر الشيخ، ١٤١٨هـ
١٣.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيى الدين عبدالحميد دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م
١٤.الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د/ موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد،١٤٠٢هـ –١٩٨٢م، د. ط
١٥.بحر العوام فيما أصاب فيه العوام، لابن الحنبلي، تحقيق د/الطنطاوي جبريل، دار هديل للنشر، الزقازيق، ط١، ١٤٢٢هـ –٢٠٠٢م
١٦.بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ –١٩٧٩م
١٧.بناء الجملة العربية، محمد حماسة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م، د. ط
١٨.التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان بالرياض، ط١، ٢٠٠٠م
١٩.التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ يس العليمي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، بدون
٢٠.التطبيق النحوي، د/ عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، ط٢، ١٩٩٨م
٢١.تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق د/ محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م
٢٢.تقريب المقرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ عفيف عبدالرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ –١٩٨٢م
٢٣.توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م

٢٤.تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، د/ شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، د. ت
٢٥.الجامع الصغير في النحو، لابن هشام، تحقيق د/ أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة ،١٤٠٠هـ -١٩٨٠٢م،
٢٦.الجملة الاسمية، د/ علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، ط١، ١٤٢٨-٢٠٠٧م
٢٧.الجملة الفعلية بسيطة وموسعة، د/ زين الويسكي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،١٩٨٦م، د. ط
٢٨.جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، ضبط د/ أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م
٢٩.الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م
٣٠. حاشية الخضري على ابن عقيل، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، بدون
٣١. حاشية الصبان على شرح الأشموني، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون
٣٢.خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق/ عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م
٣٣. الخصائص، لابن جني، تحقيق/ محمد على النجار، دار الهدى، بيروت، ط٢، د.ت
٣٤. الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق الشيخ/ على معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤م
٣٥.دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبدالله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٩٩٨م

٣٦. سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م
٣٧. سنن ابن ماجه، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، بدون
٣٨. سنن أبي داود، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، بدون
٣٩. سنن البيهقي الكبرى، تحقيق/ محمد عبد القادر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤، د. ط
٤٠. سنن الترمذي، تحقيق/ أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون
٤١. سنن الدارمي، تحقيق/ فؤاد أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ
٤٢. سنن النسائي الكبرى، تحقيق د/ عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩١م
٤٣. شرح ابن عقيل، لبهاء الدين بن عقيل، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ– ١٨٩٠م
٤٤. شرح الأصمعيات، للأصمعي، تحقيق د/ سعدي ضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م
٤٥. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق/ طارق فتحي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م
٤٦. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د/ حسن الحفظي، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٤١٧هـ –١٩٩٦م
٤٧. شرح الطِّيبي على مشكاة المصابيح، شرف الدين الطيبي، تحقيق د/عبدالحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٧

٤٨.شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق د/ عبدالحميد السيد، دار الجيل، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٤٩.شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د/ عبدالمنعم هريدي، دار المأمون ، ط١، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م
٥٠.شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق د/إبراهيم أبو عباة، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١١ -١٩٩٠م
٥١.شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون
٥٢.شرح المقرب لابن عصفور، د/ علي فاخر، دار الطباعة المحمدية، مصر، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
٥٣.شرح المكودي على الألفية، للمكودي، تحقيق د/ عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٥م
٥٤.شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢/ ١٣٩٢هـ
٥٥.شرح تحفة الطلاب في نظم قواعد الإعراب، لابن الهائم الشافعي، تحقيق د/ محمد عثمان، مصر للخدمات العلمية، القاهرة، بدون
٥٦.شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، تحقيق د/ علي مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ
٥٧.شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، دار الطلائع، بدون
٥٨.شواهد التوضيح والتصحيح، لابن مالك، تحقيق/ محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب، بيروت، بدون
a. الصحاح للجوهري، تحقيق/ أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٦، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م
٥٩.ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد النجار، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م

٦٠.طريق السالك لألفية بن مالك، للحكري، تحقيق د/ حسن أبو العينين، الإيمان للطباعة، المنصورة، ط١، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م
٦١. الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر، للبعلي، تحقيق د/ ممدوح خسارة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط١/ ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
٦٢.فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق/ محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، بدون
٦٣.فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لابن الطيب الفاسي، تحقيق د/ محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
٦٤.كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، تحقيق د/علاء الدين حموية، دار عمار، الأردن، ط١، ٢٠٠٢م
٦٥.كتاب النوادر في اللغة، لأبي زيد، تحقيق د/ محمد عبد القادر، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م
٦٦.الكتاب، لسيبويه، تحقيق/عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط٢، ١٩٧٧م
٦٧.كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
٦٨. الكناش في النحو والتصريف، لابن شاهنشاه، تحقيق د/ جودة مبروك، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
٦٩. لسان العرب، لابن منظور، تقديم: عبدالله العلايلي وآخرون، دار لسان العرب، بيروت،١٣٨٩هـ-١٩٧٠م
٧٠. اللمع في العربية لابن جني، تحقيق/ فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، بدون

٧١.مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق/ محمد محيي الدين، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٤هـ -١٩٥٥م
٧٢.المدخل إلى القواعد النحوية والتصريفية، د/ محمد أحمد العمروسي، بدون
٧٣.المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د/ محمد بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م
٧٤.مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، القاهرة، بدون
٧٥.مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م
٧٦.مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، د/ ياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب، الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
٧٧.معاني الحروف، للرماني، تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة، بدون
٧٨.معاني القرآن، للأخفش، تحقيق/ فائز فارس، ط٢، ١٤٠هـ -١٩٨١م
a. معجم اللغة العربية المعاصرة ، د/ أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩-٢٠٠٨م
٧٩.معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، د/ سعيد علّوش، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٤٠٥-١٩٨٥م
٨٠.معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة، مكتبة لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م
٨١.مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق د/مازن المبارك، دار نشر الكتب الإسلامية بلاهور، باكستان، ط١، ١٣٩٩- ١٩٧٩م
٨٢.المغني في النحو، لابن فلاح اليمني، تحقيق د/ عبدالرازق عبدالرحمن، دار الشئون الثقافية، العراق، ط١، ٢٠٠٠م

٨٣. المقتضب، للمبرد، تحقيق د/ محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بدون.
٨٤. المقرب، لابن عصفور، تحقيق/ أحمد الجواري، ديوان الأوقاف، العراق، ببغداد، ط١، ١٣٩١هـ -١٩٧١م
٨٥. الممنوع في النحو، د/ عبدالعزيز محمد فاخر، التركي للطباعة، طنطا، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م
٨٦. النحاة والحديث النبوي ، د/حسن موسى الشاعر، وزارة الثقافة والشباب، عمَّان، الأردن، بدون
٨٧. النحاة والحديث النبوي، د/ حسن الشاعر، وزارة الثقافة والشباب، الأردن، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م
٨٨. النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، د/ محمود ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥م، د. ط
٨٩. نحو اللغة العربية، د/ محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
٩٠. النحو المصفي، د/ محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، بدون
٩١. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط١٤، د. ت
٩٢. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، للبغدادي، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون
٩٣. همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة،١٤٢١هـ - ٢٠٠١م